المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد الثامن (العدد السادس عشر، يوليو 2023)

# مستقبل العلاقات الروسية – التركية في ضوء الأزمة الأوكرانية (1991-2022) [1]

محمد عليوة محمود
باحث دكتوراه العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة
mohamed_elewa2018@feps.edu.eg

[1] تم تقديم البحث في 2022/10/21، وتم قبوله للنشر في 2023/1/17.

## الملخص

تركز هذه الدراسة على تحليل طبيعة ومسار العلاقات الروسية – التركية في الفترة ما بين نهاية الحرب الباردة إلى تاريخ التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، وتتناول الدراسة جذور تلك الأزمة والدوافع الروسية وراء ذلك التدخل والموقف التركي من الحرب الروسية الأوكرانية، وتحاول تقييم تداعيات تلك الأزمة على مستقبل العلاقات الروسية – التركية، فتركيا تقع على خط المواجهة بين روسيا وأوكرانيا نظرًا لكونها عضوًا في حِلف شمال الأطلسي، ولا اعتبارات الشراكة الاستراتيجية مع البلدين وعلى وجه الخصوص روسيا، فهناك العديد من الملفات الإقليمية والدولية المتداخلة بينهما بدءًا من ملفي سوريا وليبيا، وصولًا إلى ملفي أرمينيا وأذربيجان، بما يضعها تحت ضغط الموازنة بين التزاماتها بموجب الحِلف والاعتماد الاستراتيجي المتزايد على روسيا، وهو ما دفعها للتحرك بخطوات حذرة في الأزمة الأخيرة باتخاذ موقف تضامني شبه حيادي، منذ بداية الأزمة بين إدانة التدخل العسكري الروسي على دولة ذات سيادة، وبين الامتناع عن تبني أي موقف عدائي تجاه روسيا وتفادي تقديم أي تنازلات تضر بمصالحها الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية سواء بشكل مباشر أو في ملفات إقليمية ودولية أخرى مُتشابكة مع أطراف الصراع وعرض قيادة وسلطة إقليمية بين طرفي الصراع.


**الكلمات الدالة:** العلاقات الروسية التركية، الأزمة الأوكرانية، التدخل العسكري، دوافع، تداعيات.


## ABSTRACT

This study focuses on analyzing the nature and course of Russian-Turkish relations in the period between the end of the Cold War to the date of the Russian military intervention in Ukraine. The study deals with the root reasons of that crisis, the Russian motives behind that intervention, and the Turkish position on the Russian-Ukrainian war, and it attempts to assess the repercussions of this crisis on the future of Russian-Turkish relations. Since Turkey is located on the front line between Russia and Ukraine due to its being a member of NATO, and for considerations of strategic partnership with the two countries, in particular Russia, there are many intertwined regional and international files between them, starting with the files of Syria and Libya, all the way to the files of Armenia and Azerbaijan, which puts it under pressure to balance its obligations under the alliance and the increasing strategic dependence on Russia, which prompted it to move with cautious steps in the recent crisis by taking a position of almost neutral solidarity, since the beginning of the crisis, between condemning the Russian military intervention on a sovereign state, and refraining from adopting any hostile stance towards Russia and avoidance of making any concessions that harm its

economic, security and strategic interests, whether directly or in other regional and international files intertwined with the conflict parties, and offering a regional mediation leadership between the two conflict parties .

## المقدمة

تتسم العلاقات الروسية التركية بأنها نموذجاً للبراجماتية السياسية، حيث تختلف مواقف البلدين إزاء بعض القضايا من دون أن يؤثر ذلك في مجمل التطور الحادث في العلاقة بينهما، وتشهد العلاقات الثنائية الروسية – التركية– في السنوات الأخيرة العديد من التفاعلات تراوحت بين التعاون تارة والتوتر تارة أخرى فهذه العلاقات تحكمها تراكمات تاريخية وجغرافية ومصالح جيواستراتيجية (Monghan,2013:p1221) في الواقع، كلا البلدين هما ورثة الإمبراطوريات وقد حافظاً على التنافس التاريخي والسياسي على مر القرون على الصعيدين الإقليمي والدولي فهم يتشاركون عدة نقاط مشتركة في تاريخ كل منهم، لا سيما وجود تراث إمبراطوري قديم، والعديد من الصراعات حوالي خمسة عشر حربا بين البلدين حتى الحرب العالمية الأولى وقد لعب ذلك دورًا مهمًا في تشكيل الذاكرة الوطنية لكلا البلدين (Monceau,2021:p167)، عقب نهاية الحرب العالمية الأولى تطورت العلاقات بين البلدين وكان الاتحاد السوفيتي أول دولة أوروبية تعترف رسميا بالحكومة القومية لتركيا، وتميزت حقبة ما بين الحربين العالميتين بعلاقات ثنائية ودية اقتصاديا لكنها حذرة سياسيا، ظهرت أولى التوترات في العلاقات الثنائية في عام 1936 أثناء مفاوضات (اتفاقية مونترو) والتي مكنت تركيا من استعادة السيطرة على المضائق ووصلت تلك التوترات ذروتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث ظل البلدان متخاصمين بسبب السياسات السوفيتية التي قادت تركيا للانتماء إلى الكتلة الغربية بصفتها عضوًا في الناتو وحليفًا للولايات المتحدة ذات علاقات وثيقة على كافة المستويات كانت تركيا ضد التوسع السوفيتي في المنطقة، وعلى وجه الخصوص ضد سياسة ستالين فيما يتعلق بالمضائق التركية وظلت تلك القضية إحدى القضايا الأساسية بين روسيا وتركيا منذ ذلك الوقت. (Onis & Yilmaz, 2016: pp74-75)

خلال حقبة الحرب الباردة كانت العلاقات بين البلدين شبة مجمدة من المنظور التركي كان صعود الاتحاد السوفيتي وانتشار الشيوعية يمثلان تهديدات أمنية كبيرة لتركيا، ومع ذلك ظهرت فترة من التقارب المبكر خلال حقبة الحرب الباردة، بدءًا من ثمانينيات القرن الماضي تحت قيادة تورغوت أوزال نتيجة لاتفاقية الغاز الطبيعي عام 1984، والعلاقات التجارية والاستثمارية الناشئة وعقب تفكك وانهيار الاتحاد السوفياتي تسببت عدة عوامل في اشتعال التوترات خلال فترة التسعينيات، حيث تعزيز النفوذ الروسي في القوقاز والسياسات التركية التي اتبعتها أنقرة في الفضاء السوفياتي السابق فضلا عن الاتهامات المتبادلة بين البلدين بدعم جماعات انفصالية، حيث كانت روسيا تحارب الحركات الانفصالية في شمال القوقاز، ولاسيما الأراضي

الشيشانية، بينما كانت تركيا تحارب الانفصالية الكردية و بعد أن اتهم كل منهما الآخر بدعم الحركات الانفصالية قرر البلدان تغيير مواقفهما بهدف محاربة الحركات الانفصالية وبدء التقارب للتعاون، حيث جاءت نقطة التحول (عام 1999)، حيث اعترفت تركيا بالمسألة الشيشانية باعتبارها مشاكل داخلية لروسيا وأعلنت أنها من الآن فصاعداً ستمارس سيطرة أكثر صرامة على الأنشطة الموالية لشيشانيين على الأراضي التركية، بالنسبة لروسيا قد تم التعهد بحظر و الحد من أنشطة المنظمات الموالية للأكراد على طول حدودها، وكان التقارب تعبيراً عن موقف دفاعي مشترك بين الدولتين في مواجهة تشكيل أوروبا الجديدة التي تم استبعادهم منها، وكذلك المخاوف المشتركة من السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وأوروبا فضلا عن التعاون في المجالات الاقتصادية والطاقة، والتي ساهمت في التقارب بين الدولتين (Monceau, 2021:pp170-172-173).

المتغيرات الاقتصادية والسياسية –منذ بداية القرن الحادي والعشرين– قد شكلت فرصة لإعادة النظر في طبيعة علاقتهما السابقة، فبوصفهما دولتين كبيرتان متجاورتان وتتبنى استراتيجية جديدة لاستعادة الدور الفعال على الساحة الدولية وإحياء المكانة التاريخية، فقد تطلب صعودهما وبخاصة الاقتصادي ضرورة تعزيز التعاون بينهما، بسبب وفرة المصالح المتبادلة وتنوعها، وفي هذا السياق يمثل– بداية القرن الحادي والعشرين– نقطة تحول جديدة في تاريخ تلك العلاقات نحو مزيد من التقارب خاصةً في المجالين الاقتصادي والعسكري (Davutogulu,2007:p78) وذلك بتولي الرئيس فلاديمير بوتين رئاسته الأولى، والذي امتلك تصوراً محدداً لاستعادة الدور العالمي لروسيا بالاعتماد على عوامل ذاتية وانتهاج سياسة براجماتية تتضمن إعادة صياغة موازين القوى في المجال الحيوي لروسيا، خاصةً مع توسع منظمة حلف شمال الأطلنطي نحو العمق الاستراتيجي الروسي، ومن ثم السعي لتطوير القوة العسكرية الروسية باعتبارها عنصراً رئيسياً في دعم السلوك الخارجي لروسيا في كل من المجالين الإقليمي والدولي، وقد تزامن هذا المشروع الروسي مع مشروع حزب العدالة والتنمية بقيادة (رجب أردوغان عام 2002) والساعي لإحياء المكانة الإقليمية للدولة التركية ضمن خطوات مرحلية أخرى لتحويل هذا التأثير الإقليمي إلى تأثير عالمي، وكان نتيجة تقاطع هذين المشروعين أن تتلاقى دوافع الدولتين حول تدعيم التقارب بينهما في العديد من المجالات خاصةً المجال الاقتصادي، حيث طمحت روسيا من خلال ذلك التعاون إيجاد شركاء في التحالف الغربي يمكن تحييدهم في أي خطة غربية لاحتوائها مجدداً أما تركيا فقد رغبت بأن تكون مركزاً للكتلة القارية الأوربية – أسيوية – من خلال استراتيجية حزب العدالة والتنمية والقائمة على استراتيجية تصغير المشكلات، وإتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الإقليمية والدولية بهدف تحويل تركيا إلى دولة مركزية فاعلة من خلال إعادة النظر في الوضع (الجيوبولتيكى) باعتباره أداة للانفتاح على العالم

ضمن خطوات مرحلية من أجل تحويل التأثير الإقليمي إلى تأثير دولي (Wezeman & Kuimova,2018:pp1-2).

وشهدت العلاقات الروسية التركية تعقيدات هائلة منذ عدة سنوات حيث تزامنت الأحداث في أوكرانيا في عام 2014 مع التطورات في العراق وسوريا التي اعتبرتها تركيا تهديدًا أكثر أهمية ربما كان هذا في الغالب بسبب التنافس في الشرق الأوسط حول كيفية التعامل مع الصراع السوري، حيث تدعم كل من روسيا وتركيا الأطراف المتصارعة وأدت عدة خروقات للمجال الجوي التركي من قبل الطائرات الروسية العاملة في سوريا، ثم إسقاط تركيا لطائرة مقاتلة في (24 نوفمبر 2015) إلى تفاقم التوترات وبحلول أوائل عام (2016)، كان يُنظر إلى إمكانية انخراط القوات الروسية والتركية في القتال في سوريا على أنها واقعية (Kasapoglu, 2020:p 74)، وبحلول ذلك الوقت بدا موقف تركيا من أمن البحر الأسود واضحًا أيضًا، حيث أعرب الرئيس (أردوغان في مايو 2016) عن أسفه لعدم وجود قوة تابعة لحِلف شمال الأطلسي في البحر الأسود، ودعا إلى وجود أكبر لحِلف شمال الأطلسي، قائلاً: " أن البحر الأسود قد أصبح بحيرة روسية تقريبًا وأنه إذا لم نتحرك (الناتو)، فإن التاريخ لن يغفر لنا". وأيد مبادرة رومانيا لإنشاء أسطول بلغاري – روماني – تركي مشترك في البحر الأسود، لكنه فشل عندما رفضته بلغاريا في أوائل (عام 2017) بعد دعم الفكرة في البداية. (Wezeman & Kuimova,2018: pp2-4)

ثم جاءت محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو 2016 لتكون بمثابة نقطة تحول في السياسة الخارجية والدفاعية لتركيا حيث تعرض أردوغان لانتقادات شديدة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لرده القاسي على الانقلاب، والمحاولات اللاحقة بغرض زيادة سيطرته على تركيا من خلال عمليات تطهير للوكالات الحكومية، بما في ذلك القوات المسلحة ووسائل الإعلام وغيرها من الجماعات والمؤسسات، واعتبر حلفاء تركيا ذلك بمثابة ابتعاد عن الديمقراطية، حيث اعتبرتها الولايات المتحدة سببًا محتملاً لمراجعة عضوية تركيا في الناتو، وتعامل الاتحاد الأوروبي معها على أنها عقبة رئيسية أمام عضوية الإتحاد الأوروبي، في الوقت نفسه ابتعدت وجهات نظر تركيا حول كيفية التعامل مع النزاعات في سوريا عن وجهات نظر الولايات المتحدة وحلفائها الآخرين في الناتو. (Goren, 2018: p 76) ورداً على ذلك، أصبحت تركيا أكثر اهتماماً بتطوير علاقات جيدة مع روسيا واغتنمت روسيا الفرصة لتحسين العلاقات مع تركيا بشكل عام، وفيما يتعلق بسوريا بشكل خاص في (أبريل 2017)، قامت سفينتان تابعتين للبحرية التركية بزيارة غير رسمية إلى القاعدة البحرية الروسية في نوفور وسيسك وأجرت تدريبات ثنائية في (مايو 2017)، ثم وقعت إيران وروسيا وتركيا اتفاقًا بشأن وقف تصعيد الصراع في سوريا مع قيام الدول الثلاث بدور الضامن لوقف إطلاق النار في أجزاء من سوريا. (Goren,2018:pp 77-79) ثم في سبتمبر وقعت تركيا على عقد شراء نظام دفاع جوي – S400 –من روسيا وانتقدت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاء آخرون في الناتو بشدة قرار تركيا شراء

أنظمة S400 أرض جو طويلة المدى من روسيا بدلاً من أنظمة من الولايات المتحدة أو إحدى دول الناتو الأوروبية، وعلى الرغم من تلك الاحتجاجات من شركائها في الناتو، بحلول (أكتوبر 2017) كان أردوغان يصف بوتين بأنه: "صديق ثمين"، وبحلول منتصف (عام 2018) كانت الولايات المتحدة قد وجهت تهديدات مبطنة بفرض عقوبات على تركيا إذا تم المضي قدمًا في الصفقة ورد المسئولون الأتراك بأن "أي عقوبات على تركيا لن تُترك دون رد" (Wezeman & Kuimova, 2018:pp11-16).

شكلت هذه الخطوة علامة أخرى على التقارب الأمني المتطور بين روسيا وتركيا، والذي من شأنه أيضًا أن يقوض بشكل كبير التحالف التركي الغربي وموقع تركيا في الناتو، ومع ذلك لا تزال طموحات البلدان المتشابهة والمصالح الوطنية المتضاربة تمثل مشكلة رئيسية لمزيد من التعاون بين روسيا وتركيا إلى جانب المصالح المتضاربة في سوريا والبحر الأسود، واتخذت روسيا أيضًا موقفا مخالفا لموقف تركيا في قبرص حيث رأت أن أي تغيير في الوضع الراهن يشكل تهديدا مباشرًا لنفوذها. (Balta, 2019: p 80)

على الرغم من هذه الاختلافات الجوهرية تطورت العلاقات الجيوسياسية من شراكة استراتيجية إلى شراكة المصلحة، ويعود ذلك إلى شعور البلدين بالعزلة بشكل متزايد عن الغرب، استطاعت تركيا تقسيم خلافاتها السياسية عن خلافاتها الاقتصادية مرارًا وتكرارًا مع روسيا واستمر موقف تركيا على نفس النمط مع روسيا حتى بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا، على الجانب السياسي أعلنت أنقرة بوضوح أن الغزو الروسي لأوكرانيا غير مقبول وغير أخلاقي كما أنها لم تعترف بضم روسيا لشبه جزيرة القرم في عام 2014، كما أنها سعت إلى إقامة شراكة واضحة مع أوكرانيا حيث وقع البلدان، تركيا وأوكرانيا، على اتفاقيات تعاون عسكري واتفاقيات مختلفة أخرى في (عام 2020) كما وقع البلدين اتفاقيات تجارة حرة واتفاقيات إنتاج مشتركة من أجل تصنيع طائرات تركية بدون طيار في (3 فبراير 2022)، في الوقت نفسه كانت تركيا حريصة على عدم استفزاز روسيا حيث رفضت الانضمام إلى الكتلة الغربية في فرض عقوبات على روسيا، فتركيا لا ترغب في المساومة على علاقاتها مع روسيا بطريقة يمكن أن تؤثر بشكل كبير على اقتصادها المتدهور؛ كما أنها تحاول البقاء محايدًا قدر الإمكان لتقديم نفسها كوسيط موثوق فيه وتحقيق مصالحها من كافة الأطراف. (Adar , 2022:p 2)

## المشكلة البحثية وتساؤلات الدراسة

ارتباطًا بما سبق تتمثل المشكلة البحثية في رصد وتحليل العوامل المؤثرة على مسار ومستقبل العلاقات الروسية – التركية، حيث أن طبيعة العلاقات الروسية التركية يغلب عليها الطابع المميز لمسار العلاقات الدولية، ذلك المسار الذي يتراوح ما بين التقارب والتباعد على مدار التاريخ وإن رجحت كفة إحداهما على الآخر لتصبح الطابع الغالب في مسار علاقات البلدين، فتارة تكون الطبيعة التقاربية هي السمة

الغالبة، وتارة أخرى تكون الطبيعة التنافسية هي السمة المميزة في حين يظل التقارب والتباعد في العلاقات الثنائية بين البلدين على مستوي متقارب.

**ومن ثم يمكن بلورة السؤال الرئيسي الذي تطرحه الدراسة على النحو التالي:**

**كيف استطاعت روسيا وتركيا تطوير العلاقات الثنائية فيما بينهما؟ وماهي تداعيات الأزمة الروسية – الأوكرانية– الحالية على مستقبل العلاقات الروسية – التركية؟**

**ويتفرع عن التساؤل الرئيسي للدراسة عدد من التساؤلات الفرعية، وهي:**

- ما الأسس التعاون الروسي التركي؟ وما الدوافع الطرفين في ذلك؟ ولماذا في هذا التوقيت؟
- ما الأبعاد التعاون الروسي التركي؟ وما مراحله وآلياته والمؤشرات الدالة عليه؟
- ما القضايا الخلافية بين الطرفين؟ ولماذا؟
- كيف تم توظيف التعاون الاقتصادي والعسكري بين الدولتين في تدعيم العلاقات الثنائية بينهما؟ ولأي مدى نجحت الدولتان في ذلك؟ وما هي التحديات التي تواجهه خاصةً في ظل عضوية تركيا في منظمة حِلف شمال الأطلنطي؟
- ما جذور الأزمة الأوكرانية؟ وما دوافع روسيا للتدخل العسكري في أوكرانيا؟ وما موقف تركيا من تلك الأزمة؟ ولأي مدى ستؤثر تلك الأزمة على مستقبل العلاقات الروسية – التركية؟

## أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من كونها تمثل إثراء للتراكم المعرفي حول التطور الذي طرأ على العلاقات الروسية – التركية منذ نهاية الحرب الباردة وسعى كلا الدولتين لإحياء المكانة الإقليمية والدولية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، والذي شكل انطلاقة فارقة للدولتين معًا على صعيد النهوض السياسي والاقتصادي والعسكري، حيث تزامن انطلاق مشروع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين منذ (عام 2000) لاستعاد قوة روسيا ونفوذها الخارجي مع مشروع حزب العدالة والتنمية (عام 2002) لإحياء المكانة الإقليمية والدولية لتركيا، وتستمد الدراسة أهميتها من كون العلاقات الروسية – التركية أخذت عدة مسارات، وتعرضت للعديد من الأزمات، وهي تؤثر وتتأثر بالمستجدات الإقليمية والدولية كون روسيا وتركيا مهمتان ليس بمعايير القوة فحسب، وإنما بمعايير القدرة في التأثير المتبادل، وفي علاقات الصراع والتعاون بالمحيطات القريبة، ولا شك أن الأزمة الحالية بين روسيا وأوكرانيا تُعد من أهم المشكلات عالمياً، نظرًا لتأثيراتها السياسية والاقتصادية والأمنية إقليميا ودوليا، حيث اعتبرها البعض مقدمة لحرب عالمية ثالثة، ومن ثم تهدف هذه الدراسة إلى توضيح طبيعة وجذور الأزمة، وكيف أثرت تلك الأزمة على العلاقات بين روسيا وتركيا ومن ثم سوف

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم المزيد من المعلومات التفصيلية حول نشأة وتطور العلاقات بين البلدين، ومراحل التقارب والتباعد في العلاقات بينهما، ومجالات التعاون ومعوقات التقارب وتأثيرات الأزمة الأوكرانية على مستقبل العلاقات الروسية – التركية.

## الإطار الزمني للدراسة

تم اختيار الفترة ما بين (1991– 2022) لتكون نطاق الدراسة، حيث يبدأ الإطار الزمني للدراسة (عام 1991)، حيث تفكك الاتحاد السوفيتي وما تلاه من تحول منهجي وإقليمي أدى إلى خلق تحديات وفرص جديدة لتعزيز التعاون في فترة ما بعد الحرب الباردة، ففى خلال فترة الحرب الباردة تباعدت تركيا وروسيا بعد أن قررت تركيا الانضمام إلى حلف الناتو (عام 1952)، ومع ذلك كانت نهاية الحرب الباردة عام (1991) بمثابة مرحلة جديدة للعلاقات الروسية التركية، وينتهي الإطار الزمني للدراسة عام (2022)، وهو العام الذي شهد بداية التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا و ما له من تداعيات مؤثرة على مستقبل العلاقات الروسية – التركية .

## الدراسات السابقة

### المحور الأول: دراسات تناولت مراحل تطور العلاقات الروسية – التركية.

#### 1- EVREN BALTA (2019) FROM GEOPOLITICAL COMPETITION TO STRATEGIC PARTNERSHIP: TURKEY AND RUSSIA AFTER THE COLD WAR.

تناولت هذه الدراسة وجهات نظر تحليلية مختلفة حول العلاقات التركية الروسية، وقدمت تاريخًا مفهوماُ لتطوير الروابط بين تركيا وروسيا منذ نهاية الحرب الباردة، كما تناولت الدراسة في القسم الأول منها العلاقات السياسية المتطورة، بما في ذلك التعاون العسكري، ثم ركزت الدراسة على العلاقات الاقتصادية، بما في ذلك التعاون في مجال الطاقة، واستعرض الكاتب بعد ذلك الجوانب الاجتماعية والثقافية للعلاقات الثنائية، مع التركيز على حركة الأشخاص. وأبرزت الدراسة كيف ضغطت المصالح الجيوسياسية المتضاربة على التعاون الاقتصادي المتزايد والتبادل الثقافي الذي ميز العقدين الماضيين من العلاقات الثنائية، على الرغم من أن تركيا وروسيا لديهما مصالح إقليمية متضاربة، فإن استياءهما من السياسات الغربية هو أحد الأسباب الرئيسية لتعاونهما الجيوسياسي المتردد بالرغم من الاختلافات السياسية في العديد من القضايا لكن التطورات السياسية الداخلية الأخيرة في كلا البلدين دفعت بشكل متزايد تركيا وروسيا معًا للتقارب، وما يميز العلاقات الروسية التركية هو طبيعتها التجارية والخاصة وعلى الرغم من الروابط الاقتصادية القوية والتعاون الأمني الكثيف، تظل العلاقة غير مؤسسية وتعتمد بشكل كبير على القرارات الشخصية لقادتها، وهذه الدول

لا تشترك في رؤية شاملة ومتبادلة حتى في الخارج القريب , فكلا البلدين يعتبر أن بعضهما حليفين "كافيين" للتغلب على عزلتهم الحالية، وقد تعتقد روسيا أيضًا أنه يمكنها استعادة مكانتها كقوة عظمى وزيادة نفوذها من خلال لعب الحلفاء الغربيين ضد بعضهم البعض وتعتبر تركيا أيضًا أن روسيا لها دور فعال في موازنة نفوذ الغرب على تركيا، ومع ذلك فهم أيضًا منافسون، من حيث أنهم يتشاركون المصالح الوطنية المتنافسة في المنطقة ويفشلون في إنشاء إطار أمني مشترك، وقد خلصت الدراسة إلى أن تركيا وروسيا تجد نفسيهما في سياقات إقليمية وعالمية تخلق عوامل دفع وجذب لكل من التعاون والصراع، بسبب هذه الاتجاهات الأوسع، كانت هناك تحولات مفاجئة في العلاقات الثنائية، وطالما استمرت هذه الاتجاهات الإقليمية والعالمية في التأثير على العلاقات التركية الروسية وطالما ظلت العلاقات الثنائية غير مؤسسية، يمكن للمرء أن يتوقع أنه ستكون هناك فترات من التعاون في المستقبل تليها فترات من الصراع.

**2- CAN KASAPOGL (2019) TURKISH-RUSSIA DEFENSE COOPERATION: POLITICAL-MILITARY SCOPE، PROSPECTS AND LIMITS CENTRE FOR ECONOMICS AND FOREIGN POLICY STUDIES.**

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم التعاون السياسي والعسكري، وحدود وآفاق الشراكة الدفاعية التركية الروسية، وأوضحت الدراسة: أولاً صادرات الأسلحة الروسية، ثم أوضحت سبب "جاذبية" الأسلحة الروسية للعديد من الدول، وتناول الجزء الثاني من الدراسة تحليلًا لقطاع الدفاع التركي وسوق الأسلحة بالتفصيل ثم تناول الجزء الثالث من الدراسة صفقة S-400، وقد تناولت الدراسة في القسم الرابع منها الآفاق والمسار المستقبلي للتعاون الدفاعي التركي الروسي، وقد لخصت الدراسة إلى أن تقييم مستقبل الشراكة الدفاعية الروسية التركية ليس بالأمر السهل بسب وجود العديد من المعايير المترابطة سواء السياسي أو الاستراتيجية العسكري أو التخطيط الدفاعي أو الدبلوماسي، حيث يؤثر كل عامل منهما على الآخرين بطريقة أنظمة التكيف المعقدة إلى جانب ذلك فإن تتبع مسار العلاقات الثنائية بين البلدين يظهر تقلبات شديدة في السنوات الأخيرة بين موسكو وأنقرة، مما يضيف مشقة لأي توقعات حول مستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين.

**3- دراسة أحمد أوغلو" العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"**

هدفت الدراسة إلى صياغة رؤية استراتيجية تطبيقية شاملة لما يمكن أن تكون عليه تركيا في الحاضر والمستقبل، وركزت الدراسة على دور تركيا في تطوير رؤيتها وسياستها على نحو يتواكب مع المستجدات في القرن الحادي والعشرين، ومن ثم بذلت تركيا جهداً كبيرًا لإرساء هذه الرؤية على أرضية صلبة توظف فيها مورثاتها التاريخية والجغرافية التوظيف الأمثل والمبادئ التي يتعين على تركيا الالتزام بها لتحقيق سياسة خارجية إيجابية وفعالة، وهي التوازن بين الحرية والأمن وسياسة تصفير المشكلات مع الجوار والتأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية وإتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد والالتزام بمبدأ الدبلوماسية

المتناغمة وإتباع أسلوب دبلوماسي جديد، وقد خلصت الدراسة إلى أن الواقع يفرض على تركيا انفتاحًا وتكيف حضاريًا جديدًا وليس صداماً حضارياً كالذي أعلنه صامويل هنتيغون واعتبر الكاتب أن تركيا إذا استطاعت وهي دولة محورية أن تقوم بمسئولياتها هذه فستصبح دولة مركز تحقق التكامل الجيوسياسي والجيوثقافي والجيواقتصادي.

**4– دراسة معتز سلامة القطب العائد: "الدور الروسي في سياق إقليمي متغير"**

تناولت الدراسة مكانة روسيا في النظام الدولي، حيث تعتبر روسيا الاتحادية قوى كبرى ومنذ تولي بوتين السلطة بدأت روسيا تعود إلى السياسة الدولية من جديد، وأصبح لروسيا مكانة دولية مهمة بسبب ما تمتلكه روسيا من ترسانة نووية وقاعدة ضخمة للتصنيع العسكري، مما يعطيها إمكانية توظيف مبيعاتها من الأسلحة كأداة فعالة في سياستها الخارجية، بالإضافة إلى موقعها الجيوسياسي وامتلاكها للثروات الطبيعية واستعادة اقتصادها لعافيته وتحقيق الأمن والاستقرار الداخليين، وقد استفادت روسيا من كل هذه الإمكانيات والمقومات وحققت نجاحات مهمة في وضع أسس جديدة للعلاقات الاستراتيجية عامة ومع الغرب خاصة، ودعوتها إلى إقامه نظام دولي متعدد الأقطاب بديلًا عن الهيمنة الأمريكية ومن ثم اتبعت روسيا أسلوباً جديدًا في سياستها الخارجية يقوم على التركيز على مصالحها القومية.

**المحور الثاني: دراسات تناولت دوافع ومعوقات التقارب الروسي – التركي.**

**1- NILSU GOREN (2018) THE NATO/US-TURKEY-RUSSIA STRATEGIC TRIANGLE: CHALLENGES AHEAD CENTER FOR INTERNATIONAL & SECURITY STUDIES.**

تناولت الدراسة أزمة الثقة المتبادلة بين صناع السياسة الأتراك وصانعو السياسة داخل الناتو حيث يفتقر صناع السياسة الأتراك إلى الثقة في ضمانات الناتو، ويخشون التخلي عنهما – وكلاهما من الشواغل التاريخية البارزة–، في الوقت نفسه بدأ صانعو السياسة داخل الحلف في التشكيك في نوايا تركيا وتوجهها الاستراتيجي المستقبلي، ومدى توافقها مع حلف شمال الأطلسي، وأوضح الباحث أن أحد العوامل المهمة التي ساهمت في انعدام الثقة هو تعاملات تركيا الأخيرة مع روسيا، والذي تسعى فيه تركيا إلى تنويع استراتيجيتها الأمنية من خلال تحسين العلاقات مع روسيا، وتقليل اعتمادها على الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي وترى الدراسة أن لتركيا مصالح اقتصادية وسياسية في تطوير علاقات أوثق مع روسيا، لكن هذه المصالح ليست قوية مثل تحالف تركيا الاستراتيجي مع الغرب، ومع الناتو على وجه الخصوص، يسعى صناع السياسة الأتراك، الذين يفتقرون إلى الثقة في الناتو، إلى تحقيق مصالح أمنية قصيرة المدى في سوريا كوسيلة للاستفادة من قبول الغرب لمصالحهم، فيما يتعلق بالسكان الأكراد في سوريا والعراق. ومع ذلك، فإن هذه الأهداف لا تتماشى مع الأهداف الأمنية لروسيا ولا تضيف إلى استراتيجية أمنية إقليمية مستدامة طويلة

الأجل على المدى القصير، وقد خلصت الدراسة إلى أنه من المرجح أن تؤدي مقاربات تركيا المتناقضة للعلاقات مع حلف شمال الأطلسي وروسيا إلى الغموض والارتباك في بنية الأمن الإقليمي، مع كون سوريا هي المثال الأكثر وضوحًا لهذا الفوضى، كما أن في قلب المثلث الاستراتيجي بين الناتو والولايات المتحدة وتركيا وروسيا معضلة مركزية على الرغم من تعاونها الأخير مع روسيا وتفاقم خلافاتها مع الولايات المتحدة وحِلف شمال الأطلسي، لا يزال من المرجح أن تتحقق المصالح الأمنية الأساسية لتركيا في التنسيق مع حِلف الناتو ومع ذلك، فإن سعي تركيا لإقامة شراكات أمنية وسياسية جديدة – بخلاف حلف الناتو أدى فقط إلى تغذية شكوك الناتو والولايات المتحدة بشأن نوايا تركيا وجعلها أقل احتمالًا لمنح تركيا التضمينات التي تريدها.

### 2- OKTAN F. TANRISEVER, (2022) TURKEY AND RUSSIA IN THE BLACK SEA REGION: DYNAMICS OF COOPERATION AND CONFLICT, ISTANBUL-TURKEY.

تتناول هذه الدراسة مصادر وحدود العلاقات الروسية التركية منذ عام 2000 فضلًا عن الأثار المترتبة على افتقار تركيا إلى رؤية واضحة في منطقة البحر الأسود على مستقبل العلاقات الثنائية بين روسيا وتركيا وكذلك الفاعليين الدوليين والإقليميين في منطقة البحر الأسود وأشارت الدراسة إلى أن الاسباب الرئيسية التي دفعت تركيا وروسيا إلى التقارب منذ بداية العقد الاول من القرن الحادي والعشرين تتمثل في رؤية القيادة السياسية في كلا البلدين وظهور تركيا كلاعب عالمي إلى جانب تزايد الثقة الروسية في سياساتها الخارجية إقليميا ودوليا وعدم الاستقرار الذي شهدته منطقة الشرق الاوسط واسيا الوسطي , وأبرزت الدراسة حجم التنافس الكبير بين روسيا وتركيا سواء تلك المتعلقة بإستراتيجيات الطاقة طويلة الأمد لكلا البلدين أو تلك المتعلقة بالإستراتيجيات الأمنية المتضاربة لكلا البلدين فضلا عن المواقف المتباينة في العديد من الصراعات الإقليمية وأوضحت الدراسة سياسة كلا من تركيا وروسيا تجاه الاخر حيت تري الدراسة أن موسكو تسعي إلى زيادة اعتماد أنقرة على موسكو في المجالات الإستراتيجية مثل الطاقة بينما تسعي أنقرة إلى تعزيز الاعتماد المتبادل في علاقاتها مع موسكو.

### 3- دراسة فيصل خولي 2014 " العلاقات التركية الروسية: من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل"

يتناول الكاتب حالات العلاقات الروسية التركية المختلفة والمتعددة، حيث يتناول فترات التعاون والتقارب وأيضًا فترات التباعد والاختلاف، حتى أن عنوان الدراسة يوحي بسمة هذه العلاقات إذ أنها تمتد إلى تاريخ بعيد من الماضي شهدت فيه علاقاتهما نزاعات وصراعات وتنافس على كثير من القضايا، ثم يعود الكاتب ليتناول مستقبل هذه العلاقات في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية وحاجة كل طرف منهما للآخر،

ويعالج الكاتب فرضية وجود علاقة بين تطور العلاقات الروسية التركية بصورة إيجابية ورغبة البلدين المشتركة في تطويق الخلافات التي تحدث نتيجة التطورات الإقليمية والدولية، وتشمل الفرضية على متغيرين رئيسين المتغير المستقل وهو وصول حكومة العدالة والتنمية والمتغير التابع وهو العلاقات الروسية التركية، ويرى الكاتب أن طبيعة العلاقات الروسية التركية تتراوح بين التقارب والتباعد لكنها لطالما اتسمت بالعداء، وبالرغم من ذلك الإرث العدائي الذي استمر قرونًا عدة بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية، فإن روسيا في ظل حكم بوتين وتركيا في ظل حكم أردوغان قد تمكنا من تحييد العداء والتوتر في علاقاتهما الثنائية واستطاعتا التعاون معا.

**المحور الثالث: دراسات تناولت تأثير الازمة الأوكرانية على العلاقات الروسية – التركية:**

### 1- EUGENE KOGAN (2022) THE IMPACT OF THE WAR IN UKRAINE ON RUSSIAN – TURKISH RELATIONS AND BLACK SEA SECURITY: THREE POTENTIAL SCENARIOS.

تناولت هذه الدراسة تأثير الحرب في أوكرانيا على العلاقات الروسية – التركية وأمن البحر الاسود واستشرفت الدراسة ثلاثة سيناريوهات محتملة للتحديات والفرص التي قد يواجهها بوتين وأردوغان وبدرجة أقل الرئيس الأوكراني زيلينسكي اعتمادًا على النتائج المحتملة للصراع في منطقة البحر الأسود، أوضحت الدراسة أن العلاقات الروسية التركية تقوم على أساس التفاهم المتبادل الذي يتطلب الحفاظ على التوازن بأي شكل وبأي ثمن نظرًا إلى تشابك المصالح بين البلدين لذا فإنه وفي الاحوال جميعها التي ستؤول لها الحرب الأوكرانية سيسعي الطرفان الروسي والتركي لتعزيز البحث عن نقاط تلاق تعزز مصالح كل طرف منهما وهذا ما حاولت تركيا الوصول إليه خلف ستار الوساطة ما بين موسكو وكييف للحفاظ على مصالحها مع الجانبين، واستعرضت الدراسة ثلاث سيناريوهات محتملة للحرب الأوكرانية يتمثل الاول في أن تربح موسكو الحرب مما سيشكل تحديات وفرص لتركيا في منطقة البحر الأسود ويحمل السيناريو الثاني والذي يتمثل في هزيمة روسيا في الحرب بعض المزايا والفرص لتركيا ويؤكد السيناريو الثالث على أوجه عدم اليقين لاسيما في ظل عدم قدرة الولايات المتحدة والغرب في إجبار روسيا على الاستسلام وفي إطار ذلك ستزيد الامور سوءا بالنسبة لتركيا وأوكرانيا على وجه الخصوص .

### 2- DRIES LESAGE, EMIN DASKIN AND HASAN YAR (2022) THE WAR IN UKRAINE AND TURKEY'S HEDGING STRATEGY BETWEEN THE WEST AND RUSSIA.

تتناول هذه الدراسة موقف تركيا من الحرب الروسية الأوكرانية والإستراتيجية التحوطية التي تتبعها أنقرة بين الغرب وروسيا، اوضحت الدراسة موقف تركيا من الحرب في اوكرانيا والتي اتخذت فيه تركيا موقفا حذرًا تماشيًا مع استراتيجيتها التحوطية بين الغرب وروسيا، بهدف الحفاظ على علاقات إيجابية مع الجانبين،

فبالرغم من ادانتها للحرب في أوكرانيا والتعاون العسكري مع أوكرانيا بإمدادها بالمسيرات التركية بيرقدار-2 إلا أنها لم تنضم إلى العقوبات الغربية ضد موسكو وتري الدراسة أن هناك اسباب دفعت أنقرة إلى تبني هذا النهج نظرًا للتجارب التاريخية الصادمة إلى جانب ذلك عززت أزمات الثقة بين تركيا والغرب هذا الموقف، وأشارت الدراسة أيضًا إلى أن الموقع الجغرافي والوضع الاقتصادي السيئ كانت من بين الدوافع التي أدت إلى تبني تركيا لهذا النهج لذا فضلت أنقرة عدم الانغماس في الصراع بين القوي / الكتل الكبري وفضلت الاحتفاظ باستقلاليتها الاستراتيجية وأبرزت الدراسة دور الوساطة الذي تلعبه أنقرة بين روسيا وأوكرانيا حفاظا على مصالحها مع كلا الطرفين وخرجت الدراسة بنتيجة مفادها أن نجاح تركيا في لعب دور الوساطة بين الأطراف المتحاربة سيعزز من مكانة تركيا الدولية وسيساعد على وقف تراجع شعبية القيادة التركية الحالية داخليًا.

### 3- ZENONAS TZIARRAS, (2022), THE UKRAINE WAR AND TURKEY AS A "THIRD POLE" IN A NEW INTERNATIONAL ORDER.

تتناول هذه الدراسة الخلفية التاريخية للازمة الأوكرانية وركزت على الفترة التي بدأت منذ أن قامت موسكو بضم شبة جزيرة القرم وتقديم المساعدات للانفصاليين في مقاطعتي لوغانسك ودونيتسك وحتي التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا الذي بدأ في 24 نوفمبر 2022 وأوضحت الدراسة الدوافع الروسية وراء ذلك التدخل الروسي والذي أرجعته إلى منع انضمام أوكرانيا المحتمل إلى حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي إلى جانب نزع سلاح أوكرانيا، وأشارت الدراسة إلى أن بطء العملية العسكرية الروسية والذي لم يكن متوقعا يعود في الأساس إلى المقاومة الشرسة للجيش الأوكراني وضعف التخطيط من جانب الجيش الروسي وأظهرت الدراسة مواقف المجتمع الدولي بصفة عامة والغربي بصفة خاصة تجاه تلك الأزمة وأبرزت الدراسة مدي تناقض الموقف التركي من الازمة حيث أنها وعلى الرغم من إدانتها للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا منذ بدايتها إلا أنها غردت خارج السرب الغربي ورفضت الانضمام له في فرض عقوبات على موسكو كما أنها تحاول القيام بدور الوسيط بين اطراف الصراع الامر الذي تري فيه الدراسة أن ذلك الموقف التركي يكشف عن نهج اتجاهات السياسة الخارجية التركية الهادف إلى تأمين دور دولي جديد لتركيا.

### 4- TUBA, ELDEM, (2022). EXPLAINING TURKISH FOREIGN POLICY MOVES IN THE CONTEXT OF RUSSIA'S WAR AGAINST UKRAINE.

ترصد هذه الدراسة تحركات السياسة الخارجية التركية في سياق الحرب الروسية الأوكرانية وأشارت الدراسة أنه على الرغم من امتناع تركيا عن استخدام حق النقض ضد انضمام فنلندا والسويد إلى حلف شمال الأطلسي في قمة الناتو في مدريد إلا أن التفاؤل الأولي بشأن تقارب تركيا مع الغرب قد تلاشي إلى جانب مساومة القيادة التركية لفنلندا والسويد من اجل الموافقة على عملية انضمامهم لحلف الناتو وحاولت الدراسة

الاجابة على تساؤلاتها الرئيسية حول التوجه الرئيس في السياسة الخارجية التركية وهل تحركات تركيا الأخيرة جزء من استراتيجية طويلة الامد ومن ثم تعود تركيا من جديد للمواجهه مع الغرب كما حدث عام 2020 وما هو الهدف النهائي التي تسعي تركيا لتحقيقه.

### 5- SINEM ADAR, 2022. PERCEPTIONS IN TURKEY ABOUT THE WAR IN UKRAINE IMPLICATIONS FOR THE FUTURE OF EU-TURKEY RELATIONS.

تتناول هذه الدراسة الموقف التركي من الحرب في أوكرانيا وأشارت الدراسة في مقدمتها إلى التهديد الذي بات يهدد تركيا نتيجة الوجود العسكري الروسي المتزايد في البحر الأسود وتطرح الدراسة المبررات التي دفعت تركيا إلى عدم مشاركة الغرب في فرض عقوبات على موسكو حيث أشارت الدراسة إلى أن روسيا تعد أكبر الشركاء التجاريين لتركيا في مجال الواردات وأحد موردي الغاز الرئيسيين إلى جانب العائدات الضخمه التي تعود على تركيا من السياح الروس لذا تتجنب تركيا الدخول في مواجهة مفتوحة مع موسكو يمكن أن تلحق بتركيا أضرار فادحة لاسيما أن الاقتصاد التركي يمر بمرحلة شديدة الصعوبة تلك الاعتبارات الاقتصادية والامنية دفعت تركيا إلى التحوط والموازنة في مواقفها تجاه الازمة لحماية اقتصادها وأمنها.

### 6- دراسة مركز الجزيرة للدراسات (2022) "الموقف التركي من الازمة الأوكرانية وتداعياته على العلاقات مع روسيا والغرب"

تناولت هذه الدراسة موقف تركيا من التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وتداعياته على العلاقات مع روسيا والغرب وفي القسم الاول منها أبرزت الدراسة مراحل تطور العلاقات الروسية – التركية وركزت على طبيعة ومسار العلاقات بين البلدين منذ نهاية الحرب الباردة واوضحت الدراسة أنه على الرغم من ادانة تركيا للتدخل العسكري الروسي في اوكرانيا إلا ان موسكو لديها العديد من اوراق الضغط على تركيا بداية من ملف إمدادات الغاز والسياحة وصولا إلى الملف السوري وهو ما سيجبر أنقرة على الحفاظ على نهج متوازن يجمع ما بين الادانة للتدخل العسكري الروسي في أوكرانيا والسعي للعب دور الوسيط للتفاوض ووقف الأعمال القتالية وخرجت الدراسة بنتيجة مفادها استبعاد أن تنخرط تركيا في فرض عقوبات على روسيا لأن ذلك سيلحق أضرارا فادحة بالاقتصاد التركي .

### 7- دراسة عبد الله خليفة " تأثير الحرب الأوكرانية على العلاقات التركية – الروسية: نموذج التعاون التنافسي "

تتناول الدراسة الخلفية التاريخية للعلاقات التركية الروسية واستعرضت الدراسة مراحل تطور العلاقات بين البلدين والرؤية الجديدة في بناء هذه العلاقات، كما أنها سلطت الضوء على مبررات التقارب في العلاقات بين البلدين والرؤية الجديدة المتبادلة في العلاقات الروسية التركية وركزت الدراسة على العلاقات

الاقتصادية التركية الروسية، وسلطت الضوء على الحرب الروسية الاوكرانية كساحة للتعاون والتنافس بين روسيا وتركيا وذلك لتشابك علاقاتهم وطموحاتهم الاقتصادية والعسكرية والجيواستراتيجية فضلا عن مضيقي البسفور والدردنيل وهو ما دفع تركيا إلى تبني نهج التعاون التنافسي في سياستها للتعامل مع تلك الازمة، فمن ناحية أدانة تركيا بشدة التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا ومن ناحية أخري رفضت الانضمام إلى المعسكر الغربي في فرض عقوبات على روسيا كما سعت إلى لعب دور الوساطة بين موسكو وكييف وأشارت الدراسة إلى أن سعى أنقرة للعب دور الوسيط بين روسيا وأوكرانيا قد تعزز نتيجة لسببين الاول يتمثل في العلاقات المتطورة بين تركيا وأوكرانيا والتي شملت مجالات عدة عسكرية واقتصادية وسياسية والثاني يتمثل في المسألة الفنلندية – السويدية والانضمام إلى حلف شمال الأطلسي وخرجت الدراسة بنتيجة مفادها أنه على الرغم من موازنة تركيا بين التكلفة والفوائد في موقفها من الحرب الأوكرانية فإن إطالة زمن هذه الحرب يجعل أنقرة غير محصنة ضد التحولات العديدة الناجمة عن الازمة وتحديدا مع زيادة الضغط الغربي على موسكو بما قد يجبر أنقرة على اتخاذ موقف واضح مع إعادة ترتيب حساباتها الجيوسياسية لاسيما بالعودة إلى الاصطفاف والتقارب مع دول اسيا الوسطي وكذلك الحفاظ على تحالفات متنوعة ومستقرة مع دول الخليج وإيران وإسرائيل سعيا إلى تأمين اقتصادها وحل أزماته إلى جانب ترسيخ دور اكبر لنفسها في النظام العالمي الجديد.

## ملخص الدراسات السابقة

ركزت الدراسات السابقة على الرغبة المشتركة التي وجدت لدي الدولتين لإحياء المكانة والنفوذ مع بداية القرن الحادي والعشرين، وأبرزت الدراسات السابقة المحددات الداخلية والخارجية للعلاقات الروسية–التركية، والدور الذي لعبته تلك المحددات في التأثير على طبيعة ومسار العلاقات الروسية – التركية، وكذلك التقارب التاريخي الذي توصلت إليه روسيا وتركيا ومجالات التعاون الاستراتيجي المتضمنة فيه ومصالح الدولتين ومكاسبهما، وكذلك الانعكاسات بعيده المدى للترابط الوثيق وتعاظم الاعتماد المتبادل بينهما على سياسات الدولتين إقليميًا وأظهرت تلك الدراسات التناقض في العلاقات الثنائية بين البلدين وكذلك التنافس الإقليمي وتباين سياساتهما في العديد من القضايا وإبعاد الصعود والهبوط في العلاقات التركية الروسية وسياسات البلدين تجاه بعضهما البعض، كما أبرزت الدراسات السابقة أثر التفاعلات الإقليمية على تلك العلاقة لاسيما الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على مسار العلاقات الروسية – التركية .

**استفادت الدراسة** من إسهامات الدراسات السابقة خاصة فيما يتعلق بتطور ومسار العلاقات بين البلدين وأثر التفاعلات الإقليمية على تلك العلاقة لاسيما بعد نشوب الصراع الروسي الأوكراني، **وتتميز هذه الدراسة** عن الدراسات السابقة في أنها تركز على حقبة تاريخية حديثة وموضوعاً حيوياً وديناميكياً ستمثل

تداعياته تحولا في العلاقات الثنائية بين تركيا وروسيا وفقا لنتائج الصراع في أوكرانيا، كما أنها تسلط الضوء على أطراف الصراع الحالي في أوكرانيا بعد أن أصبح أكثر وضوحاً وديناميكية، فهو يتفاعل بشكل كبير وبصورة متواترة ويشكل تحدي كبير على المستويين الإقليمي والدولي، لذا تسعي الدراسة إلى استشراف مستقبل العلاقات الروسية – التركية **وستقدم** الدراسة تصورا لمستقبل هذه العلاقات وفقا لتحليل الأحداث على الساحة الدولية عامة والساحة الأوكرانية خاصة وهو ما سوف يسعى الباحث للتركيز عليه في هذه الدراسة.

## الإطار النظري للدراسة

في حين أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل الذي تغذية الطاقة يسر التعاون السياسي بين تركيا وروسيا، إلا أن تقارب المصالح الأمنية نتيجة للتحولات الخارجية كان الدافع الرئيسي وراء التقارب الروسي التركي، النفور الروسي التركي المشترك مما اعتبروه تعديا أمريكيا في مجال نفوذهم "منطقه البحر الأسود والقوقاز والشرق الأوسط "، كان دافعا للتقارب بين البلدين، حيث شكل غزو العراق (عام 2003) والثورات الملونة (2003–2004) في جنوب القوقاز تهديدا للأمن الإقليمي ومن ثم انخرطت موسكو وأنقرة في تنسيق شامل للسياسات فيما بينهما، ولعبت التجارة دورا سببياً في تحفيز التعاون الثنائي من خلال زيادة تكاليف الانشقاق، وبالمثل يعكس تراجع العلاقات الروسية التركية بعد (عام 2011) تغيرات في المصالح الاستراتيجية بدلا من المصالح الاقتصادية في حين ظل الترابط الاقتصادي قويا تدهورت العلاقات السياسية بشكل واضح حيث أدى الربيع العربي في الشرق الأوسط والصراعات في البحر الأسود وبحر قزوين إلى تغيير جذري في الطريقة التي وضعت بها موسكو وأنقرة نفسيهما في مواجهه التهديدات المتصورة، وكذلك تجاه بعضهما البعض، علاوة على ذلك أدى التباين في مصالح واستراتيجيات الطاقة طويلة الأجل لروسيا وتركيا إلى تفاقم عملية الاختلاف. (Demiryol, 2015: pp65–67)

ومن ثم ستعتمد الدراسة على المنظور الواقعي في تحليل المشكلة البحثية والإجابة على تساؤلات الدراسة فهي تعتبر أكثر النظريات اتصالا بالواقع الدولي وتعبيرا عن أوضاعه، حيث يرى المنظور الواقعي أن الأمن هو الهدف الأهم، وأن الأداة العسكرية هي الأكثر تأثيرًا وأن التهديدات الأمنية هي التي تحدد أجندة السياسات العليا، بالإضافة إلى ذلك تجادل الواقعية بأن قوة الدولة ومصالحها تتأثر بموقعها في النسق الدولي، فضلًا عن قدرتها على تبني الاستراتيجيات والأدوات التفاوضية التي تمكنها من الرشادة في ربط القضايا ببعضها بما يضمن بتحقيق المكاسب لها، سواء نسبية أو مطلقة ومن ثم فإن النظرية الواقعية تعتبر هي الأساس النظري لهذه الدراسة فمن ناحية تركز هذه النظرية على مفهوم المصلحة، وهو بالفعل المفهوم الأساسي الحاكم لطبيعية العلاقات الروسية التركية، والتي يحكمها العديد من المصالح سواء الاقتصادية أو الأمنية أو غيرها، ومن ناحية أخرى تركز النظرية الواقعية على مفهوم القوة الذى لا يعني القوة العسكرية،

وإنما مدى قدرة كل دولة على ممارسة التأثير على الدول الأخرى، وهذا ما تعتمد عليه روسيا وتركيا لإبراز الدور البارز لكل منهما على الصعيدين الدولي والإقليمي.

ومن أجل تطبيق ذلك على موضوع الدراسة تعتمد الدراسة على توظيف اقتراب ارتباط القضايا (issue linkage) في تحليل الكيفية التي تم الربط بين تدعيم التعاون الاقتصادي والعسكري بين روسيا وتركيا وتحقيق مصالحهما المشتركة، حيث تعتبر إليه ارتباط القضايا أحد الأدوات التي كثيراً ما تلجأ إليها الدول للتوصل إلى تسويات مع الدول الأخرى في القضايا المختلفة عن طريق التعامل المتزامن مع قضيتين أو أكثر للتوصل إلى تسوية مشتركة لتحقيق التعاون أو المصالح المشتركة للأطراف، حيث الهدف النهائي هو التوصل لدرجة من درجات التعاون والاتفاق التي يتعذر التوصل إليه في ظل الظروف العادية.

**ويتم اللجوء لربط القضايا في حالة ظهور مشكلات في علاقات الدول كما في الحالات الآتية:**

- في حالة استفادة بعض الفاعلين عن غيرهم في العلاقة حول مسألة، فيتم ربط ذلك بقضية أخرى قد تفيد الأطراف الأخرى التي قد تكون غير مستفيدة، وبذلك تتحقق مصالح جميع أطراف العلاقة.
- وجود مشكلة في تنفيذ اتفاق أو التزام أحد الأطراف به، فيتم ربطه بقضية أخرى تهم هذا الطرف فيقوم بالالتزام بالاتفاق ككل، وانطلاقًا من ذلك ستقوم الدراسة باختبار إلى أي مدى نجح الطرفان في توظيف البعد العسكري للعلاقات بينهما في معالجة التباين بينهما في قضايا أمنية محددة في منطقة الأوراسيا استنادًا على استخدام أداة ترابط القضايا.(Davis, 2009)

## منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على منهج المصلحة الوطنية، ويتمثل جوهر اقتراب المصلحة الوطنية في أن الهدف الأساسي والنهائي للسياسة الخارجية لدولة ما هو تحقيق مصلحتها الوطنية، من خلال الاستناد على ذلك الاقتراب يمكن تقديم تفسير واقعي لسياسة الدول الخارجية، حيث يتم الاستناد على ذلك التفسير في فهم سلوك الدول في التفاعلات الدولية يُعرف " هانز مورجانثو " المصلحة الوطنية بأنها" الصراع من أجل القوة والتأثير"، وأن الهدف الأساسي للقوة هو تحقيق مصالح الدولة من خلال ذلك يمكن ملاحظة أن مورجانثو ينطلق من أن القوة والنفوذ هما مركزا أي سياسة أو استراتيجية من خلالها يتم تحقيق المصلحة الوطنية للدول. (مقلد، 2008: 8-9)

ومن خلال ذلك يُعبر عن المنظور السياسي الواقعي الذى يعتبر المصالح الوطنية تطلعاً مستمراً ومتزايداً نحو السيطرة والقوة أما بالنسبة للقوة كأحد وسائل تحقيق المصلحة الوطنية؛ فيلجأ مورجانثو إلى

تفسيرها على أساس أنها وعي سياسي لبلوغ هدف معين على مستوى السياسة الدولية ومن ذلك المنطلق فإن سياسة دولة معينة ما هي إلا صراع مستمر لأجل القوة، وبالتالي فإن المصلحة الوطنية ما هي إلا تعبير عن مصالح القوة، وهنا يُصبح مفهوم المصلحة الوطنية عند مورجانثو هو نقطة الانطلاق نحو فهم متكامل للعلاقات بين الدول، وستوضح الدراسة من خلال استخدام منهج المصلحة الوطنية أن كلا البلدين ستتجه إلى تغيير سياستها تجاه الأخرى طبقا لتغير الظروف الداخلية والخارجية، وطبقا لما تراه يخدم مصلحتها ويجلب لها النفع على الرغم من الأزمات والخلافات التي مرت ومازالت تمر بها العلاقات الثنائية بين البلدين، إلا أن البلدين حافظتا على استمرار العلاقات فيما بينهم بسبب تعدد المصالح المشتركة في المجالات المختلفة. (عزيز، المركز الديمقراطي العربي، 2016)

**والمصلحة القومية هي الحاجات والرغبات التي تدركها دولة ذات سيادة وعلاقة ذلك بدول أخرى ذات سيادة تشكل المجال الخارجي لهذه الدولة، وتتمثل أنواع المصالح القومية في الآتي:**

**المصالح السياسية:** تشمل محاولة تحسين قوة دولة ونفوذها في الخارج، وكسب الأصدقاء والحلفاء والشركاء عن طريق التحالف معهم.

**المصالح الاقتصادية:** تشمل السعي لرفع كفاءة الاقتصاد والانتعاش الاقتصادي باستخدام سياسات مصممة خصيصا؛ لتوسيع التجارة والاستثمارات الخارجية، وفي نفس الوقت الذي تتم فيه المحافظة على قيمة عملة البلاد في مقابل العملات الأجنبية.

**المصالح العسكرية الاستراتيجية:** وتشمل السياسات المصممة للدفاع عن حدود البلاد وكيانها وسياساتها ضد أي معتدى أو هي الجهود الهادفة إلى تحقيق كافة أهداف السياسة الخارجية في الخارج.

**المصالح الأيديولوجية:** وتشمل دعم وتقوية سمعة النظام السياسي والاقتصادي في الخارج، وحماية وتدعيم مجموعة من القيم التي يشترك فيها المواطنون والدولة أو مجموعة دول الاعتقاد في صلاحيتها في كل العالم.

**المصالح الثقافية الاجتماعية:** وتشمل المحافظة على القيم السياسية للقطر وتقاليده وعاداته وأنماط المعيشة والحياة فيه، ومصالحة النظام الدولي: وتشمل الحفاظ على نظام دولي سياسي واقتصادي تستطيع الدولة أن تشعر في إطاره بالأمن، ويمكن أن يمتد نشاطها التجاري خارج النطاق الجغرافي للدولة. (محمد، رسالة ماجيستير غير منشورة، 2013: ص ص18–20)

## تقسيم الدراسة

### المبحث الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات الروسية – التركية:

اتسمت العلاقات الروسية التركية تاريخياً بالعداء والتنافس، فعلى مدى عدة قرون لم تسر العلاقات بين البلدين على وتيرة واحدة إذ تراوحت بين التقارب والتباعد على مدى التاريخ المشترك بينهما فلم تعرف تلك العلاقة حالة سكون أو استقرار في مراحلها كافة بسبب العديد من القضايا الخلافية والخلافات التاريخية المزمنة، تؤكد الوقائع التاريخية بأن تاريخ العلاقات الروسية التركية اتسم في الغالب بالعداء الشديد بينهما فعلى مدى خمسة قرون دارت بينهما معارك دامية، ففي القرن الخامس عشر الميلادي كانت منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز محلاً للصراع بين الإمبراطوريتين العثمانية والقيصرية وخاضا الطرفين صراعاً دموياً من أجل بسط السيطرة والنفوذ على تلك المناطق لإعادة صياغة جغرافيتها وتاريخها كلا حسب مصالحة. (طه، 2017)

استمر التنافس بين الإمبراطوريتين العثمانية والقيصرية لبسط السيادة الإقليمية، فمنذ عهد بطرس الأكبر نهاية القرن السابع عشر كانت روسيا الصاعدة تحاول التوسع وتقوم بهجمات ضد العثمانيين الذين كانوا يدافعون عن دولتهم ونفوذهم، فقد كانت روسيا تتطلع إلى السيطرة على المضائق التركية وكذلك العاصمة العثمانية نفسها التي رأى الروس أنها جزء من تراثهم التاريخي، ومع بداية القرن الثامن عشر بدأت مرحلة ضعف وتدهور الإمبراطورية العثمانية، قامت روسيا القيصرية شيئا فشيئا بالاستيلاء على جزء من الأراضي التي كانت تابعه للإمبراطورية العثمانية في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وقد تجلى الصراع بين البلدين في حرب القرم (1853–1856) للسيطرة على البحر الأسود وما وراءه، (قدورة، 2015)، إلا أن انهيار الإمبراطوريتين في نفس الوقت تقريبا بسبب الحرب العالمية الأولى والتغيرات الداخلية اللاحقة في روسيا وتركيا أذنت ببدء فترة أقل توتراً، وعداء واكثر استقراراً في علاقاتهما ببعضهما البعض، ورغم التحسن الذي ساد العلاقات السوفيتية – التركية في الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين إلا أنها عادت للتوتر مرة أخرى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بسب محاولات روسيا السوفيتية عقب انتهاء الحرب العالمية لتوسيع النفوذ السوفياتي وبسط السيطرة على تركيا مما دفع تركيا إلى الانضمام إلى المعسكر الغربي لتصبح تركيا بعد انضمامها لحِلف الناتو في (عام 1952) بمنزلة الحصن الجنوبي للمعسكر الغربي والحاجز الطبيعي للدفاع عن أوروبا الغربية، بالإضافة إلى أنها أصبحت حِليفا للولايات المتحدة الأمريكية ذات علاقة وثيقة على المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وكانت تركيا تعمل ضد التوسع السوفيتي في المنطقة وعلى وجه الخصوص ضد سياسات ستالين فيما يتعلق بالمضائق التركية وظلت تلك القضية إحدى القضايا الأساسية بين روسيا وتركيا منذ ذلك الوقت. (Monceau,2021: pp170–175–178).

تباعدت تركيا وروسيا خلال فترة الحرب الباردة بعد أن قررت تركيا الانضمام إلى حِلف الناتو (عام 1952)، وبنهاية الحرب الباردة كانت التحولات الجيوسياسية محفزا للتقارب الروسي التركي ومع ذلك فإن العديد من المصالح الجيوسياسية التي تبدو غير متوافقة وضعت روسيا وتركيا في مواجهة بعضهما البعض في القوقاز والبلقان والشرق الأوسط، وأحد الأسباب الرئيسية للصراع هو رغبة تركيا في لعب دور قيادي فيما يتعلق بالجمهوريات التركية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى، حيث تبنت تركيا سياسة استباقية بشكل متزايد تجاه جمهوريات آسيا الوسطى بناءاً على الروابط الثقافية والتاريخية واللغوية. (Onis &Yilmaz,201pp6: 74–75).

ساعد التعاون الروسي التركي بشأن قضيتي (حزب العمال الكردستاني – الشيشان) وسياسة تركيا الأقل نشاطا في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي كلا الدولتين على تقليل تصوراتهما عن التهديدات المتبادلة والتعاون في القضايا الاقتصادية خاصة المتعلقة بالطاقة، وعلى الرغم من توتر العلاقات التركية الأمريكية لفترة وجيزة في عام 2003 عندما رفض البرلمان التركي اقتراحا بالسماح للقوات الأمريكية بالعمل من القواعد والموانئ التركية في حالة الحرب مع العراق، إلا أن هذا لم يغير التوجه الغربي للسياسة الخارجية التركية، لكن من ناحية أخرى ساعدت القطيعة القصيرة ما بين تركيا والولايات المتحدة في تقوية العلاقات الروسية التركية، حيث دفعت الحكومة التركية نحو مزيد من الأبعاد المتعددة في سياستها الخارجية وغيرت تصور تركيا داخل دوائر السياسة الروسية من كونها دولة لا تستطيع التصرف بشكل مستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية إلى لاعب سياسي أكثر استقلالية. (Balta,2019: pp 73–75)

بين عامي 2003 و2011 تصرفت روسيا وتركيا كقوتين فرضت مصالحهما تنسيقا سياسيا مكثفا للحفاظ على النظام الإقليمي دون تدخل قوي من خارج المنطقة، وبالأخص الولايات المتحدة وحلف الناتو وخلال تلك الفترة كان التعاون التجاري وتجارة الطاقة بمثابة أدوات في أيدي موسكو وأنقرة اللتين سعيا إلى التعاون مع بعضهما البعض لأسباب استراتيجية، ومع ذلك تدهورت العلاقات الروسية التركية بشكل حاد بعد (عام 2011) من الأمن في القوقاز إلى توسع الناتو والصراعات في الشرق الأوسط حيث اتخذت موسكو وأنقرة مواقف متباينة بشكل متزايد بشأن القضايا الإقليمية الرئيسية، مما يشير إلى العودة إلى توازن أكثر تنافسية . ( Demiryol, 2015 .pp73–76)

استمرت المنافسة الجيوسياسية بين روسيا وتركيا مع اندلاع الثورات العربية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وأصبحت عوامل الجذب والدفع التي شكلت العلاقات الثنائية الروسية التركية أكثر حدة، ثم تعمقت بسب الصراع السوري والذي أصبح اختباراً حقيقياً للعلاقات الروسية التركية إلى جانب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في (مارس 2014) وفي أواخر (سبتمبر 2015) كان القرار الروسي بالتدخل المباشر في سوريا والذي

اعتبرته تركيا تحديا لمصالحها، مما أدى إلى تصعيد التوترات مع روسيا وبلغ هذا التوتر ذروته في (24 نوفمبر 2015) عندما أسقطت مقاتله تركية طائره حربية روسية على الحدود السورية، الأمر الذي كاد أن يؤدي إلى قطع العلاقات بين البلدين.

خلال تلك الأزمة لم تخسر تركيا مليارات الدولارات بسب العقوبات الروسية فحسب، بل خسرت أيضًا نفوذها على سوريا منذ أن أغلقت روسيا المجال الجوي السوري أمام الطائرات التركية من خلال نشر منظومه صواريخ (إس 400)، عادت هذه الأزمة المفاجئة إلى طبيعتها بشكل مفاجئ أيضًا بعد أن كتب الرئيس أردوغان خطاب اعتذار إلى عائلة الطيار الروسي في (27 يونيو 2016)، وسرعان ما اكتسب التقارب الروسي زخماً بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا (15 يوليو 2016) حيث أعرب بوتين عن دعم روسياً الكامل لأردوغان الذي قام بأول رحلة خارجية له بعد محاولة الانقلاب إلى روسيا في (9 أغسطس 2016).

تمثل الأزمة الأوكرانية الممتدة أحدث فصل في العلاقات المتوترة بشكل متزايد بين أنقرة وموسكو بداية من ضم روسيا لشبه جزيرة القرم 2014 وحتى التدخل العسكري الروسي في دونباس 2022 فمنذ بداية الأزمة حذرت تركيا من تأثيرات الدومينو المحتملة للأزمة الأوكرانية، باعتبار أن الأزمة من المنظور التركي من المحتمل أن تعيد إيقاظ الصراعات المجمدة في المنطقة، بما في ذلك [ناغورنو كاراباخ وابخازيا واوسيتيا الجنوبية]، ومع ذلك حرصت أنقرة على عدم انتقاد روسيا صراحة في أزمة القرم على الرغم من تكرار تركيا تأكيدها على وحدة أراضي أوكرانيا، ودعت الناتو والمجتمع الدولي إلى السعي لإيجاد حل متعدد الأطراف لتلك الأزمة، استعداد أنقرة لتنسيق جهودها مع الناتو يشير إلى أن المخاوف التركية بشأن الأحادية الروسية تغلبت على عدم ثقة أنقرة تجاه اختراق الناتو لمنطقة البحر الأسود، مما يمثل خروجا واضحاً عن المعارضة الروسية التركية المشتركة لتواجد الناتو في المنطقة في العقد الماضي.(Balta,2019: pp 78:81)

## المبحث الثاني: ابعاد التعاون والتنافس في العلاقات الروسية – التركية:

### أولاً: دوافع التقارب ومجالات التعاون بين روسيا وتركيا

طوّر الطرفان التركي والروسي نمطًا فريدًا للعلاقات أُطلق عليه "التعاون التنافسي"، فبينما يدعمان أطرافًا متعارضة في النزاعات الليبية والسورية وجنوب القوقاز، إلا أنهما استطاعا الوصول إلى مجموعة من التفاهمات المتبادلة والمستقرة داخل المسارح الإقليمية المختلفة، مظهرين مستوى تنسيقي عاليًا وقدرة على إدارة خلافاتهما واحترامهما لمساحات نفوذ الآخر، وهو النمط الذي تود أنقرة الحفاظ عليه لارتباط مصالحها داخل بعض مسارح العمليات بموافقة موسكو. (الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، 2022)

تشاركت روسيا وتركيا خيبات الأمل المشتركة فيما يتعلق بالدول الغربية، على الجانب الروسي كانت العلاقات المعقدة طويلة الأمد مع الدول الأوروبية، ونتائج انهيار الاتحاد السوفياتي ثم إعادة توحيد أوروبا من بين الأسباب التي تم تقديمهما أولا وقبل كل شيء، حيث أثار توسع الناتو؛ ليشمل الأعضاء السابقين في حِلف وارسو قلقاً عميقاً لدى روسيا، على الجانب التركي، أدت العقبات المتعددة والمنظمة التي واجهتها في طريق الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي إلى فتور العلاقات بين تركيا وشركائها الغربيين، وقد شكلت هجمات (11 سبتمبر) على الولايات المتحدة الأمريكية وعواقبها، حيث الغزو الأمريكي لأفغانستان والغزو الأمريكي للعراق ظروفا أكثر ملائمة ؛ للتقارب الروسي التركي كما أن رفض تركيا للغزو الأمريكي للعراق (2003) وعدم السماح للجنود الأمريكيين بغزو العراق من جميع أنحاء أراضيها، عزز من مصداقية تركيا كلاعب مستقل في تصورات القيادة الروسية وشجع على تطوير الحوار السياسي الثنائي، علاوة على ذلك واجه البلدان قضايا أمنية أدت أهميتها المتزايدة إلى التقارب بعد عدة سنوات من التعارض منذ الحرب الشيشانية الأولى (1994–1996)، حيث كانت روسيا تحارب الحركات الانفصالية في شمال القوقاز، ولاسيما الأراضي الشيشانية بينما كانت تركيا تحارب الانفصالية الكردية، والتقارب كان تعبيراً عن موقف دفاعي مشترك بين الدولتين في مواجهة تشكيل أوروبا الجديدة التي تم استبعادهم منها، وكذلك المخاوف المشتركة من السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وأوروبا فضلا عن التعاون في المجالات الاقتصادية، والطاقة والتي ساهمت في التقارب بين الدولتين.-(Monceau,2021: pp186-189)

**بالنسبة لروسيا** هناك مصالح عديدة تتطلع إلى تحقيقها عبر علاقاتها المتطورة مع تركيا حيث تمثل تركيا في مقاربة موسكو الاستراتيجية خاصرة لأوراسيا؛ أي الفضاء الحيوي الروسي الذي يمثله معظم الاتحاد السوفياتي السابق في مخيلة الرئيس بوتين لأن تركيا ترتبط بشعوب آسيا الوسطى في هذا الفضاء بمشتركات أثنية ودينية حاضرة وأخرى تاريخية تحفز على تخيل مستقبل مختلف حيث تعد تركيا باب روسيا البحري من البحر الأسود إلى البحر المتوسط، وهذا شريان حياة بالنسبة إلى روسيا، وتنظر موسكو إلى أنقره بوصفها رئة تنفس اقتصادي وطوق نجاة استراتيجي لتقليص التداعيات السلبية والموجعة للعقوبات الغربية التي تحاصرها منذ صيف 2014 بجريرة الأزمة الأوكرانية، ولاسيما بعدما رفضت تركيا أن تتشارك مع الدول الغربية في فرضها أو تطبيقها على روسيا وبكونها إلى حد بعيد الشريك الوسيط لنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا إثر فشل مشاريع الطاقة الأوروبية المشتركة وأهمها مشروع السيل الجنوبي.

وترى روسيا أن تركيا بعد تداعيات محاولة الانقلاب في (15 يوليو 2016) أكثر قابلية واستجابة للشراكة إن استطاعت روسيا تقديم مستوى من الطمأنينة في شأن الملفات التي تقلقها وأن تصبح جزءا من القسمة التي ترتئيها روسيا في المنطقة، فتغدو تركيا قابلة للاعتراف بالأمر الواقع في سورية، مع شيء من

التغييرات الشكلية لحفظ ماء الوجه، والأمر نفسه قد ينطبق في العلاقة مع إيران والعراق وشرق أوروبا والبحر الأسود وتوريد الغاز.

ومن ثم يريد بوتين أن يستثمر الفجوة في المواقف التركية – الأمريكية لمصلحته للحيلولة دون إكمال تركيا دائرة الطوق المفروض على روسيا وللتضييق عليها في مجالاتها الجغرافية الحيوية وهي دروس الصراع الغربي مع روسيا في القرون الثلاث الماضية فضلا عن استغلال تدهور الثقة بين تركيا والولايات المتحدة التي لم تستجب لأي من المتطلبات التركية في سورية، بما في ذلك تلك التي تمس الأمن القومي التركي مباشرة، كالملف الكردي ومن ثم استقطاب تركيا وتحييدها عن السياسات الغربية المتعلقة بروسيا مثل العقوبات أو سياسة احتواء جديدة، لذا سعى بوتين إلى التأكيد على ذلك عبر إشادته باستقلالية تركيا عن الغرب وتوقيعها اتفاقيات استراتيجية مع روسيا، فقد قال: "نثمن اتخاذ تركيا القرارات المتعلقة بعلاقاتها مع روسيا بما فيها التعاون الاقتصادي بشكل مستقل، لقد رفض شركاؤنا الأتراك التفريط بمصالحهم في سبيل المطامع السياسية للآخرين". (مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2017)

**بالنسبة لتركيا** فإنها تسعى للحفاظ على الشراكة الاستراتيجية مع موسكو، ولا سيمَّا بعد شعورها بتخلي حلفاء الناتو عنها، واصطفافهم إلى جانب اليونان وقبرص خلال خلافهم الأخير بشأن حقوق التنقيب عن غاز شرق المتوسط، إضافة إلى تجاهل مخاوف أنقرة في سوريا والاكتفاء بمحاولات احتواء أزمة اللاجئين، وضمان منع تمددها إلى الحدود الأوروبية، علاوة على أن تعرض بعض سياسات أردوغان لانتقادات غربية دفعها لتبني أجندة أكثر براجماتية متعددة التوجهات، وتركز على مصالحها ولا تصطف بالضرورة إلى جانب المحور الغربي. (مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2017)

لاسيما بعد تدهور العلاقات التركية – الأمريكية غير المسبوق في تاريخ علاقتهما الثنائية والذي وصل إلى ذروته في حادثة محاولة الانقلاب 2016، كانت له تأثيراته المهمة في اتجاه الدفع قدما وبزخم أكبر بالعلاقات التركية مع روسيا لتلامس حدودًا أيضًا غير مسبوقة من التعاون والتنسيق وجدت تركيا نفسها بعد الشرخ العميق مع واشنطن مضطرة إلى أن تنتهج خيارات تخرجها من مأزق توتر علاقاتها مع الجميع، وأن تحاول الاستفادة من التوتر المتفاقم مع واشنطن لتحوله إلى فرصة في اتجاه آخر. (نور الدين، 2017: ص39)

يمثل ارتفاع العائد الاقتصادي المتوقع لأنقرة من الشراكة مع موسكو أحد أسباب حرصها على الانفتاح على الجار الروسي فاقتصاديا تظل روسيا رقما صعبا في معادلة أمن الطاقة لتركيا حيث تعتمد تركيا في تلبية 70% من احتياجاتها من الغاز على الاستيراد من روسيا، مما يعني أن أي خلاف بينهما من شأنه التسبب في أزمة خانقة لتركيا وقد يتسبب في حدوث شلل تام لقطاع الصناعة التركي، التعاون

الاقتصادي التركي مع روسيا لا يقتصر فقط على قطاع الطاقة، فهناك أيضًا قطاع السياحة، كما تعتبر روسيا سوقًا هامًا لتصدير المنتجات الزراعية التركية، وبالتالي يبدو من العسير على أنقرة الاصطفاف إلى جوار الدول التي أعلنت رسميا انحيازها إلى الجانب الأوكراني والمشاركة الفعلية في تطبيق العقوبات الاقتصادية الجديدة التي تم فرضها مؤخرا على روسيا، خاصة أن تركيا تعاني أزمة اقتصادية خانقة تسببت في انهيار سعر صرف الليرة، وارتفاع غير مسبوق في أسعار مواد الطاقة والسلع الغذائية الأساسية ومن ثم ترى أنقرة في تقاربها الاستراتيجي الاضطراري مع موسكو تعويضا اقتصاديا عن انحسار التجارة الإقليمية نتيجة الربيع العربي وتدهور السياحة على خلفية الركود الاقتصادي العالمي ويرتكز هذا التعويض على تبادل تجاري متنام وتدفق سياحي روسي متعاظم وتنسيق عالي المستوي في مجال أمن الطاقة ومشروعاته اللوجيستية العابرة للقارات. (ماهر، المركز المصري للفكر، فبراير 2022)

تساهم أيضًا العلاقة التركية المتطورة مع روسيا في تحقيق هدفين على صعيد سياستها الغربية **الأول** تعزيز وضعها التفاوضي مع الاتحاد الأوروبي في ظل محاولات حرمانها من عضويته إذ تستشعر تركيا أن عضويتها الكاملة في الاتحاد الأوروبي مهددة بالرفض مهما لبت من معايير لذا فهي تسعى إلى تعزيز قوتها الاقتصادية لزيادة الحاجة الأوروبية إليها وتعزيز فرص قبولها كما تلوح عبر توسيع شراكتها ومشاريعها مع روسيا بأن بدائلها جاهزة في حال استمر الرفض لعضويتها الأوروبية، **والثاني** كان من المتوقع بعد أزمة أوكرانيا وتبنى الغرب سياسة المواجهة مع روسيا أن تلتزم تركيا سياسات حلفائها الغربيين أو على الأقل أن تحافظ على مستوى العلاقات القائم مع روسيا بدلا من توسيعها بشكل كبير، كما كان متوقعا أيضًا أن تتخذ تركيا موقفا حاسما تجاه روسيا بعد ضم القرم التي تمثل أهمية استراتيجية وتاريخية بالنسبة إليها فقد أعطى ذلك أفضلية لروسيا في البحر الأسود عبر ضمان وجود أسطولها دونما حاجة إلى اتفاق مع أوكرانيا لكن تركيا تعاملت ببراجماتية مع أزمة أوكرانيا، فمن جهة حظيت بحصة كبيره من السوق الروسية بعد العقوبات الغربية عليها بسب الأزمة ومن جهة أخرى زادت الأزمة من إحياء الحاجة الأمنية الغربية لتركيا وعززت من أهمية التعاون العسكري والأمني معها بوصفها إحدى دول حلف شمال الأطلسي، وأنها خط دفاع جغرافي طبيعي عن أجزاء من أوروبا. (قدورة، 2015)

تطمح تركيا أن تصبح المركز الإقليمي الرئيسي لنقل النفط والغاز الطبيعي من الدول النفطية الأساسية في الشرق إلى أوروبا حيث تعد المضائق في تركيا من أكثر الممرات البحرية ازدحامًا في العالم، تمر الناقلات التي تحمل النفط من روسيا والقوقاز بشكل منتظم عبر هذه المضائق متجهة إلى الأسواق الدولية، ولذلك تعد تركيا ممر طاقة استراتيجي لروسيا وبقية العالم فهي على مقربة من أكثر من 70% من

احتياطيات الغاز والنفط في العالم، وبالتالي فهي جسر طاقة بين المنتجين والمستهلكين العالميين. (Stein,2022).

شهدت العلاقات بين روسيا وتركيا مزيدا من التقارب –منذ بداية القرن الحادي والعشرين– حيث اكتسبت العلاقات فرصة جديدة للتقارب مع وصول حزب العدالة والتنمية وتضاعفت الزيارات الرسمية الثنائية التي قام بها رؤساء الدول والحكومات طوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث وقعت روسيا وتركيا على العديد من الاتفاقيات في المجالات الاقتصادية والسياسية ومجال الطاقة، وفي (عام 2010) كان الإعلان عن إطلاق شراكة استراتيجية بين روسيا وتركيا حيث ذروة التقارب بين البلدين وقد نص هذا الإعلان على إنشاء مجلس تعاون رفيع المستوى وتنظيم مؤتمرات قمم سنوية وبناء مجموعة تخطيط استراتيجي تتمثل مهمتها في تطوير التعاون الاقتصادي والثقافي والسياسي والأمني وتم توقيع ثلاثين اتفاقية وبعض القرارات المهمة حيث الاتفاق على التنازل عن تأشيرات الدخول المسبقة وخطة بناء محطة الطاقة النووية في تركيا.(Monceau,2021: pp168-172)

**وفي هذا الخصوص تبرز مجالات التعاون بين البلدين فيما يلي:**

**التبادل التجاري:** تعد روسيا الشريك التجاري الأول لتركيا من حيث الواردات وتحتل المرتبة الرابعة من حيث الصادرات، تتنوع صادرات تركيا إلى روسيا إلى حد ما، حيث المواد والمنتجات الغذائية 25%، والمنسوجات 20%، والمواد الكيمائية 9.6%، والسيارات والمعدات والمركبات 7%، وتهيمن الهيدروكربونات على واردات تركيا من روسيا النفط والمنتجات النفطية 37.6%، والغاز الطبيعي 32.4%، والصلب 8%، والفحم 5.8%.(Demiryol, 2015: pp 65-86)

تطورت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بسرعة كبيرة، اعتبارًا من (عام 2008)، أصبحت روسيا الشريك التجاري الأول لتركيا، ارتفع إجمالي حجم التجارة بين البلدين بشكل ملحوظ، حيث وصل إلى 37.9 مليار دولار في عام 2008 (مقارنة بـ 500 مليون في عام 1988)، ثم ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى أكثر من 33 مليار دولار في (عام 2012)، وبسب العقوبات الروسية المفروضة على تركيا (عام 2015) بعد حادثة إسقاط تركيا لطائرة حربية روسية على الحدود السورية التركية تضاءل حجم التبادل التجاري وانخفض إلى 16.9 مليار دولار أمريكي في عام 2016، ثم ارتفع مرة أخرى بعد أن تجاوز الطرفان تلك الأزمة إلى 22.3 مليار دولار أمريكي في عام 2017، وفي عام 2019 وصل حجم التجارة بين روسيا وتركيا إلى 26.3 مليار دولار أمريكي، 3.8 مليار دولار أمريكي من الصادرات التركية إلى روسيا و 22.4 مليار دولار أمريكي واردات تركية من روسيا. (Monceau,2021: pp171-178)

ويسعى البلدان إلى تطوير حجم التبادل التجاري بينهما ليصل مستواه في الأعوام المقبلة إلى مئة مليار دولار بدلاً من 40 مليار، وبناء مصارف روسية في أنقرة، وتطوير خطوط النفط والغاز الآتية من روسيا نحو أوروبا عن طريق تركيا التي تعتمد على البترول والغاز الروسيين بالدرجة الأولى، حيث توفر روسيا أكثر من 45% من الغاز الطبيعي لتركيا، وتعد روسيا مصدر الحبوب الرئيسي لتركيا، التي استوردت نحو 6.8 مليون طن من القمح الروسي عام 2021، أي ما يعادل 70% من احتياجاتها. (الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، 2022)

**الطاقة (النفط والغاز الطبيعي):** أصبحت دبلوماسية الطاقة إحدى الدعائم الأساسية التي تدعم استمرار العلاقات الروسية التركية، لم تصبح تركيا ثاني أكبر مستورد للغاز الروسي فحسب بل إن كلا البلدين منخرط في مشاريع طاقة مشتركة كبرى خط أنابيب الغاز (بلو ستريم) وخط أنابيب الغاز (ترك ستريم) ومحطة أكويو للطاقة النووية، ومن ثم ارتكز التعاون في مجال الطاقة بين البلدين على ثلاثة مصادر رئيسية، هي: الغاز الطبيعي والنفط والطاقة النووية، توفر موسكو ما يُعادل سدس إمدادات النفط والغاز العالمية، ويرجع ذلك باعتبارها تُعد ثالث أكبر مُنتج للنفط الخام في العالم (وثاني أكبر مُصدر للنفط الخام)، وثاني أكبر مُنتج للغاز الطبيعي (وتعد من أكبر مصدري الغاز عالميًا) وبتحليل هذه المكانة للدب الروسي تتضح هيمنة موسكو وبالأخص داخل القارة الأوروبية، إذ تزوّد دول القارة بحوالي أكثر من 20% من نفطها وأكثر من 30% من غازها (سلطان، المرصد المصري للدراسات الاستراتيجية، 2022).

ويمثل معدل ارتباط تركيا بوارداتها من البترول هو % 93.6، بينما معدل ارتباطها بالغاز الطبيعي 99.2%، وتتبوأ روسيا المرتبة الثانية في الدول التي تستورد تركيا النفط منها بمعدل 18% والمرتبة الأولى فيما يتعلق بالدول التي تستورد تركيا منها الغاز الطبيعي بمعدل 55%.

(العيسي، 2021: ص 115)

وفتح تنفيذ مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي بلو ستريم فصلاً جديدًا في التعاون الروسي التركي في مجال الطاقة، حيث يزود تركيا بالغاز الطبيعي الروسي عبر خط أنابيب تم تشييده تحت البحر الأسود، في الوقت نفسه، أظهرت شركة (غازبروم) التي تحتكر الغاز الطبيعي في روسيا اهتمامًا متزايدًا بتوسيع حصتها في شبكات توزيع الغاز الطبيعي داخل تركيا، تمكنت روسيا أيضًا من أن تصبح أحد الموردين الرئيسيين للنفط الخام إلى تركيا (في عام 2008)، اخترقت "شركة Lukoil' ثاني أكبر منتج للنفط في روسيا، سوق الطاقة التركي من خلال التوصل إلى اتفاق لشراء موزع الوقود التركي Akpet مقابل 500 مليون دولار أمريكي، لتأمين 5% من سوق تجارة التجزئة للمنتجات النفطية في تركيا. (Shlykov,2018: pp93-116)

باتت الطاقة جانبًا أساسيًا في العلاقات الروسية التركية حيث اعتمدت تركيا على واردات الغاز الطبيعي من الاتحاد السوفيتي، ثم الاتحاد الروسي لاحقًا وسمح تنفيذ المشاريع الضخمة مثل: ( Blue Stream و TurkStream) بإيصال كميات كافية من الغاز الطبيعي لتركيا، وتجاوز أوكرانيا وتعزيز مكانة روسيا المهيمنة في سوق الغاز الطبيعي التركي وعلى الرغم من المعوقات الكثيرة خاصة بعد فرض عقوبات متعددة على روسيا، وبالتالي على الشركات التي تستثمر في بناء وصيانة خطوط أنابيب الغاز الروسية، تم افتتاح القسم البحري من مشروع ترك ستريم لنقل الغاز الروسي إلى تركيا وشرق وجنوب أوروبا في (19 تشرين الثاني عام2019)، أما الجزء المتبقي فقد تم افتتاحه في 8 كانون الثاني 2020. (Grigoriadis& Gheorghe,2022)

تشكل واردات الطاقة أهمية استراتيجية لدى تركيا؛ إذ استوردت في عام 2021 موادًا بترولية وغاز بقيمة 50.7 مليار دولار، وهو ما يمثل 18.7% من إجمالي وارداتها البالغة 271.1 مليار دولار فبحسب تقارير هيئة الإحصاء التركية عن عام 2021، تشغل روسيا المركز الثاني بعد الصين في قائمة أكبر المصدِّرين لتركيا، كما تعتمد تركيا على روسيا بشكل جوهري في توفير إمدادات الطاقة حيث استوردت خلال عام 2021 نسبة 43% من واردات الغاز من موسكو، بما يعادل 24 من 60 مليار متر مكعب استوردتها تركيا. (فايد، مركز الأهرام للدراسات السياسية، 2022) ومن ثم زاد اعتماد تركيا على الغاز الروسي من حوالي 33 في المائة في 2019 و2020 إلى 40 في المائة في عام 2021، بسبب الارتفاع الحاد في أسعار الغاز الطبيعي المسال وانخفاض الإنتاج.(Grigoriadis& Gheorghe,2022)

**الطاقة النووية:** أضاف التعاون الروسي التركي في مجال الطاقة النووية بُعدًا جديدًا لعلاقتهما في مجال الطاقة، حيث أصبح التعاون في مجال الطاقة النووية أحد الركائز الأساسية للعلاقة الروسية التركية، نظرًا لدورة الحياة المتوقعة لمحطة الطاقة النووية (NPP) التي تبنيها روسيا في أكويو، التي ستربط البلدين معًا على مدار العقود الستة المقبلة، تقوم مجموعة "روساتوم" النووية الروسية ببناء أول محطة للطاقة النووية "أكويو" في تركيا، بما يُعزز أمن الطاقة في تركيا ويدعم اقتصادها، وقد تم البدء في خطوات التعاون في هذا المجال بعد توقيع وزيري الطاقة في البلدين عام 2010 على اتفاق لإقامة محطة أكويو للطاقة النووية، البنية التحتية والقانونية اللازمة للمشروع وقد تحولت تركيا إلى مجال الطاقة النووية لأسباب كثيرة من قبيل الحد من الاعتماد الخارجي على الطاقة والتقليل إلى أدنى حد من التأثير البيئي لإنتاج الطاقة، وحتى بعد أزمة إسقاط الطائرة التي أصيبت فيها علاقات البلدين بأضرار بالغة، لم يلغ مشروع محطة أكويو للطاقة النووية، على عكس العديد من المشاريع التي تم إلغاؤها، مما يظهر الأهمية القصوى للطاقة في العلاقات الاقتصادية للبلدين وعلى وجه الخصوص الطاقة النووية. (Grigoriadis& Gheorghe,2022)

**السياحة** : تُعتبر السياحة من أهم الحقول الواعدة في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وتعد تركيا الوجهة السياحية الأبرز بالنسبة للسياح الروس وذلك نظرًا لرخص الخدمات التي تقدم فيها وقرب تركيا الجغرافي وسهولة الحصول على تأشيرة الدخول من تركيا، ففي عام 2003 بلغ عدد السياح الروس إلى تركيا 1.2 مليون سائح، بينما تجاوز هذا الرقم 1.7 مليون سائح سنة2004 وتضاعف الرقم ليصل في عام 2008 إلى 2.7 مليون سائح روسي، وفي عام 2010 تجاوز عدد السياح الروس أربعة ملايين، ولكن في عام 2015حدث انخفاض في عدد السياح بنسبة % 20 بسبب الوضع الاقتصادي الروسي، وقد اكتسب هذا الانخفاض زخماً بعد التوتر بين تركيا وروسيا على خلفية حادثة إسقاط الطائرة الروسية، وقامت روسيا باتخاذ إجراءات للحد من تدفق السياح إلى تركيا مما أثر بشكل سلبي على الاقتصاد التركي، ولكن بعد إعادة تطبيع العلاقات ازداد عدد السياح الروس بشكل كبير. (العيسي، 2021: ص 117)

جلبت السياحة لتركيا في عام 2021 قرابة 24.5 مليار دولار، ويتصدُّر السياح الروس قائمة السياح الأجانب الأكثر زيارة إلى تركيا، حيث تعد روسيا أكبر مصدّر للسياح في تركيا، حيث شكّل 4.7 مليون سائح روسي، ما نسبته 19% من جميع المسافرين إلى البلاد في عام 2021 (فايد، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2022)

**التعاون الأمني والعسكري:** شكل التعاون الأمني والعسكري بين تركيا وروسيا في أعقاب انتهاء الحرب الباردة أحد أهم مجالات التعاون بين الدولتين على الرغم من محدوديته، حيث تم التوقيع على اتفاقيتين أمنيتين تغطيان مكافحة الإرهاب، وفي أعقاب توقيع اتفاق مبادئ بين البلدين ازداد التعاونين العسكري والتقني بين الطرفين. (الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، 2022)

سمحت منصة أستانا لروسيا وتركيا بتحييد تضارب المصالح فيما يتعلق بالمسألة السورية، اختارت قوتان إقليميتان تنسيق سياساتهما الأمنية في المنطقة بمرونة لتجنب التوترات الجديدة في العلاقات. بالنسبة لتركيا، فإن الفصل الفعلي للأراضي في سوريا واحتمال الاستقلال الكردي المستقل يمثل مأزقًا رئيسيًا في الصراع السوري، لذلك عزز الاتفاق الروسي التركي بشأن وحدة أراضي سوريا بشكل كبير العلاقات الودية بين روسيا وتركيا، وذلك من أجل ضمان أمن الحدود التركية السورية، نفذت تركيا عمليات عسكرية عبر الحدود لـ "درع الفرات" و "غصن الزيتون" ضد داعش وحزب العمال الكردستاني / وحدات حماية الشعب في شمال شرق سوريا في سياق حوار مستمر بين أنقرة وموسكو، فسر الجانب التركي انسحاب القوات الروسية من منطقة عفرين قبل بدء عملية غصن الزيتون على أنه خطوة ودية بمعنى أن روسيا سمحت لتركيا بمنع الأكراد من إقامة حكم ذاتي في سوريا من خلال الأعمال العسكرية.(Kudryashova ,2021)

بالنسبة للتعاون العسكري بين روسيا وتركيا فقد تطور عبر تشكيل مجموعات عمل حول القضايا العسكرية والدفاعية مع اجتماعات منتظمة بين البلدين وفي أعقاب الإعلان المشترك لعام 2004، تم إنشاء لجنة حكومية دولية لضمان التعاون العسكري والتقني، كما أن سوق السلاح يعد مجالًا آخر للتعاون بين تركيا وروسيا، فعلى مدى عدة عقود لم يتمكن الروس من دخول السوق التركية في صناعة الدفاع، لكن الوضع تطور في أوائل التسعينيات عندما نجحت روسيا في بيع الأسلحة العسكرية لتركيا (عدة طائرات هليكوبتر وأسلحة مشاة ودبابات مدرعة)، ثم أصبحت تركيا العضو الوحيد في الناتو الذي أقامت معه روسيا علاقات وثيقة في مجال التعاون العسكري والفني في عام 1994، وقعت تركيا اتفاقية للتعاون العسكري مع روسيا من أجل الحصول على المعدات العسكرية التي رفضت الدول الأوروبية تسليمها وقد تم استخدام هذه المعدات من قبل قوات الأمن التركية في القتال ضد حزب العمال الكردستاني بعد ذلك، استمر التعاون العسكري بين البلدين بعد الأزمة الروسية الجورجية في صيف عام 2008، بدأت روسيا في التفاوض على مبيعات الأسلحة لتركيا وطورت التعاون التقني مع صناعة الدفاع التركية، نظرًا لحاجة تركيا إلى أنظمة دفاع جوي للدفاع عن المجال الجوي للدولة التركية بالكامل، اتخذت المؤسسة السياسية في أنقرة خطوات لشراء أنظمة دفاع صاروخي أكثر تطوراً، تفاوضت أنقرة مع العديد من دول الناتو والدول غير الأعضاء في الناتو للحصول على مثل هذه الأنواع من المعدات العسكرية، كما ركز القادة السياسيون في أنقرة على الاستحواذ على نظام باتريوت الأمريكي المضاد للصواريخ، لكن الولايات المتحدة لم توافق على بيع أنظمة باتريوت لتركيا ونقل التكنولوجيا إلى الجيش التركي في هذا السياق، قرر المسؤولون الأتراك شراء نظام الدفاع الصاروخي الروسي S-400. (Lazar, 2021: pp 92-94)

أعلن الرئيس أردوغان عن رغبته في توثيق التعاون العسكري بين البلدين خلال لقاءه مع نظيره الروسي في سانت بطرسبرغ في (9 أغسطس 2016)، جاء هذا الإعلان في وقت يشهد توترًا شديدًا بين تركيا والاتحاد الأوروبي بسبب أزمة اللاجئين المهاجرين، وكذلك التقارب التركي الروسي بعد عدة أشهر من الأزمة الدبلوماسية (في سبتمبر 217)، وقعت تركيا عقدًا بقيمة 2.5 مليار دولار مع روسيا لتزويدها بنظام دفاع جوي روسي (إس –400)، تسببت تلك الصفقة في أزمة كبيرة مع حلفاء تركيا الغربيين، حيث أعلن بعض أعضاء الناتو، والولايات المتحدة أولاً، أن شراء صواريخ (إس –400) سيكون له عواقب سلبية على العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وتركيا وهددوا بفرض عقوبات عسكرية واقتصادية على تركيا (Monceau,2021:pp 192-193) وعلى خلفية تلك الصفقة قررت واشنطن استبعاد أنقرة من البرنامج المصمم لبناء طائرة مقاتلة من طراز (F-35)، رافضة تسليم هذا النوع من الطائرات للجيش التركي علاوة على ذلك، قررت الحكومة الأمريكية فرض عقوبات اقتصادية على الرئاسة التركية للصناعات الدفاعية

وتفعيل آلية عقوبات CAATSA (قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات). (Lazar, 2021: pp 94-96)

## ثانياً: معوقات التقارب والقضايا الخلافية بين روسيا وتركيا:

العلاقات التركية الروسية هي إحدى التنافسات الجيوسياسية المستمرة في أوراسيا منذ العهد الإمبراطوري، حيث تنافست القوتان للسيطرة على البحر الأسود / القوقاز والشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط، فعلى الرغم من التقارب التركي الروسي الذي عبرت عنه اللقاءات الدبلوماسية على كافة المستويات، على مدى الأعوام الماضية، إلا أن هناك تباين واضح في عدد من القضايا ذات البعد الأمني ويصل هذا التباين إلى مستوى التناقض التام بين البلدين الذي يدفع إلى استمرار عوامل التنافس بين البلدين والتي تمثل بالنسبة إلى إحداهما عوامل قوة وتعزيز للنفوذ فيما تعد بالنسبة إلى الأخر عوامل ضعف وتهديد للمصالح ومن بين تلك العوامل (قدورة، 2015):

**الأزمة السورية:** بدلًا من نجاح تركيا في فرض منطقة تركية عازلة على الحدود مع سورية، تمكنت روسيا من إقامة هذه المنطقة لتصبح منطقة عازلة روسية بعد قرار موسكو نشر وتفعيل منظومات صواريخ (إس 300) و(إس 400) على الأراضي السورية، إضافة إلى تسيير طائرات مقاتلة لمواكبة العمليات الجوية، وهذا ما عبر عنه قائد الوحدات العسكرية الروسية التي تمركزت بالقرب من عفرين، أندريه فولكوف، الذي لم يتردد في تأكيد أهمية الوجود العسكري الروسي المباشر في المنطقة كي يكون العلم الروسي مرئيا، وكي يفهم الجميع أنها تدعم الحكومة السورية وقواتها المسلحة، وأن وجودنا في هذه المنطقة هو لضمان السلام والأمن في المنطقة الحدودية. (مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2017).

**تداخل مناطق النفوذ:** لدى تركيا وروسيا مجالات متداخلة من النفوذ في منطقة البحر الأسود، وأجزاء من الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، وفي الظروف الجغرافية السياسية الحساسة، كان الشرق الأوسط منطقة اصطدام بين تركيا وروسيا، وكان لتركيا أيضًا نشاطها المعادي لروسيا، سواء من خلال دعم العناصر الشيشانية المناوئة لها، أم من خلال المساعي لتوطيد العلاقات مع الدول الناطقة بالتركية جنوبي روسيا (أذربيجان وأوزبكستان وكازاخستان وقيرغيزيا وتركمانستان)، وهي المساعي التي طالما نظرت إلها موسكو بكثير من القلق، إضافة إلى الصراع بين أرمينيا وأذربيجان حيث تقف موسكو مع حليفتها أرمينيا، وشريكتها في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، في حين أن تركيا تقف مع حليفتها أذربيجان. (العيسي، 2021: ص ص117–118)

**عضوية تركيا في حلف الناتو وتوسع الناتو شرقًا:** كانت تركيا خلال مرحلة الحرب الباردة خط المواجهة الأطلسي الأول مع الاتحاد السوفياتي ومنذ نهاية الحرب الباردة، باتت مسألة حلف الناتو وتوسعه أحد نقاط

الاختلاف المستمرة بين تركيا وروسيا، في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان البلدان يدافعان عن مواقف متعارضة بشأن قضية توسع الناتو ليشمل دول وسط وشرق أوروبا التي كانت من الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابقة، دافعت تركيا عن هذه العملية بينما كانت روسيا ضدها بشدة، معتبرة ذلك تهديدًا لمصالحها الجيوسياسية. (Shlykov,2018: pp93-116)

**التوسع العسكري الروسي في البحر الأسود:** أثارت مسألة تعزيز الوجود العسكري الروسي في البحر الأسود بعد عام 2014 قلق أنقرة مما دفعها إلى العودة للاهتمام بدور حلف شمال الأطلسي، لم يكن قلق أنقرة مرتبطًا فقط بالأزمة في العلاقات الروسية التركية التي تجلت في عام 2015، ولكن قبل كل شيء بالاعتراف بأن تصرفات روسيا أدت إلى تغيير في التوازن الاستراتيجي في المنطقة، وقد عبر عن ذلك الرئيس التركي أردوغان في قمة الناتو في وارسو التي عقدت في يوليو 2016، قبل هذه القمة بوقت قصير، طالب الزعيم التركي باتخاذ إجراءات مضادة ضد الإجراءات التي حولت البحر الأسود إلى "بحر داخلي" لروسيا في حين أن موسكو تعتبر خطواتها المتعلقة بتعزيز البنية التحتية العسكرية في منطقة البحر الأسود الكبرى بمثابة استعادة للمواقع التي فقدتها في السابق وكرد متماثل على تصرفات الناتو، أنقرة بدورها تعتبر ذلك تهديدًا مباشرًا لأمنها، مما يثير مخاوفها التي بدا أنها قد بقيت في الماضي بعد نهاية الحرب الباردة، ومن ثم تنظر تركيا للتوسع العسكري الروسي كتهديد لأمنها الجيوسياسي، ولعل ذلك كان الدافع الأكبر لتأييد تركيا تمدد الناتو في أوروبا الشرقية وتوسيع عضويته ليضم أوكرانيا وجورجيا وأذربيجان ومقدونيا الشمالية لموازنة النشاط الروسي المتزايد في المنطقة. (Sherstyukov,2021: pp88-96)

**الرغبة التركية في تمدد نفوذها في الفضاء السوفياتي السابق**

استطاعت روسيا في التسعينيات وهي في قمة ضعفها تقويض مساعي تركيا لبناء؛ أي شكل من أشكال التعاون والترابط الاستراتيجي مع العالم التركي، ومع أن تركيا تراجعت مؤقتا عن خططها الطموحة تلك، فإنها لم تلغها مطلقا، إذ أن هذه الدائرة تظل إحدى اهتمامها وأولوياتها الخارجية. (ماهر، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، فبراير 2022)

**الطاقة كمصدر للصراع:** ساهمت الشراكة في مجال الطاقة بين روسيا وتركيا في التعاون السياسي على المدى القصير من خلال تحفيز الطرفين على تجنب تصعيد النزاعات المحتملة، على الرغم من هذا التكامل قصير المدى للمصالح، إلا أن استراتيجيات الطاقة طويلة المدى لروسيا وتركيا تمضي على مسار متباين بشكل متزايد، هناك تناقض بين تطلع تركيا لأن تكون مركزا إقليميا للطاقة، ورغبة روسيا في السيطرة على نقل الطاقة من بحر قزوين والشرق الأوسط إلى أوروبا، بينما تفضل موسكو أن تكون تركيا مجرد ممر عبور يمكنها التأثير فيه بدلا من كونها مركز إقليميا للطاقة يمكنه منافسة احتكار روسيا لطرق نقل الطاقة. (Demiryol, 2015: pp 65-86)

استراتيجيات الطاقة الروسية والتركية تنافسية للغاية، وتتنافس بشكل علني مع بعضهما البعض، حيث تركز أنقرة في استراتيجيتها طويلة الامد للطاقة على إنشاء "ممر للطاقة بين الشرق والغرب" يهدف إلى ربط الدول المنتجة للطاقة في منطقة بحر قزوين مع مستهلكي الطاقة الأوروبيين، وقد لاحظ العديد من المراقبين أن تركيا نجحت جزئيًا في مهمتها المتمثلة في إضعاف احتكار روسيا لطرق تصدير موارد الهيدروكربون في بحر قزوين بدعم من الولايات المتحدة وبالتعاون الوثيق مع أذربيجان وجورجيا، حيث قامت تركيا بتدشين خط أنابيب النفط الخام باكو تبليسي – جيهان وخط أنابيب الغاز الطبيعي باكو – تبليسي – أرضروم، مما مكّن أنقرة من جلب النفط الخام الأذربيجاني والغاز الطبيعي مباشرة إلى تركيا، وقد كان للتحقيق الناجح لهذه المشاريع تأثير مزدوج، والمتمثل في تقليل اعتماد تركيا على روسيا من خلال تنويع مصادر الطاقة، وتقليل نفوذ روسيا على موارد الطاقة الأذربيجانية من خلال تزويد باكو بوصول مباشر إلى أسواق الطاقة الدولية. (Shlykov,2018: pp93-116)

وبدعم من الولايات المتحدة، نفذت تركيا مع جورجيا وأذربيجان العديد من مشاريع الطاقة والنقل الإقليمية، ولا سيما خطوط الأنابيب باكو – تبليسي – جيهان، باكو – تبليسي – أرضروم، وخط السكك الحديدية عبر الأناضول (TANAP)، وخط سكة حديد باكو – تبليسي – كارس، لتتمكن تركيا من خفض مسألة الاحتكار الروسي لطرق تصدير موارد الطاقة في بحر قزوين ومنح باكو وصولاً مباشرًا إلى أسواق الطاقة الدولية، متجاوزة روسيا. (Kudryashova ,2021)

**الأزمة الأوكرانية:** تعد الأزمة من أبرز الأزمات الجيوسياسية المعقدة التي تواجه أوروبا بعد فترة الحرب الباردة في ظل سعي كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لمحاصرة روسيا جغرافيا عن طريق جمهوريتها السابقة، ومن جهة أخرى رغبة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في استعادة روسيا لمكانتها الدولية، حيث تسعى إدارته للسيطرة على أوكرانيا لحماية المصالح الحيوية لروسيا في الوقت الذي يسعى الغرب بدوره لاحتواء أوكرانيا عن طريق التمدد الأورو – أطلسي.

شهد فجر يوم (24 فبراير 2022) منعطفاً مهماً للأزمة الأوكرانية القائمة بين روسيا والغرب على مدار ثماني سنوات، بإعلان الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) عن إطلاق "عملية عسكرية خاصة" لحماية منطقة " دونباس" في جنوب شرق أوكرانيا، وبعدها بدأت العملية العسكرية على الفور، وأخذت الأحداث منحى تصاعدياً منذ ذلك الحين (الشيخ، 2022).

**الرواية الروسية** تقول إن ما يحدث في أوكرانيا هي عملية عسكرية محدودة وليست غزوا أو عدوانا كما يروج له الإعلام الغربي، وقد قامت أمريكا وحلف الناتو خلال السنوات الأخيرة بنقل كميات كبيرة من الأسلحة المتطورة والبنية التحتية العسكرية إلى أوكرانيا، متجاهلا الشواغل الروسية والتحذيرات المتكررة

للرئيس الروسي بشأن خطورة الإقدام على هذه الأفعال، وما تمثله من تهديد وجودي لبلاده، بالإضافة إلى ذلك، تعمد النظام الأوكراني على مدى الثماني سنوات الماضية، دعم مجموعات النازيين الجدد في محاولة إذلال مواطني إقليمي دونتسك ولوجانسك، وممارسة جميع أساليب الترويع التي وصلت إلى حد التطهير العرقي ضد مواطني الإقليميين لاسيما حاملي الجنسية الروسية، وتقول روسيا أنه خلال العملية العسكرية في أوكرانيا تمكنت القوات الروسية من الحصول على وثائق ومعلومات تؤكد أن النظام الأوكراني كان يُخطط إلى شن هجوم على الإقليمين بداية شهر مارس المنصرم، لكن الرواية الروسية تبدو متناقضة مع الرواية الغربية التي تنفي وجود مخاوف حقيقية أو مبررة لدى الرئيس الروسي من توسع حِلف الناتو، وتدعي أن مطالب روسيا ما هي إلا دعاية وذرائع للغزو الناتج عن أطماع وإيمان روسي بأن أوكرانيا ليست دولة وإنما جزء من روسيا (صنداي، الأهرام، 2022).

**الموقف التركي من الأزمة:** تتسم التفاعلات التركية مع الأزمة الأوكرانية بالحذر والتحوط نظرًا لاعتبارات الشراكة الاستراتيجية مع البلدين وكونها عضوًا في حلف الناتو بما يضعها تحت ضغط الموازنة بين التزاماتها بموجب الحلف والاعتماد الاستراتيجي المتزايد على روسيا، وهو ما دفعها للتحرك بخطوات حذرة في الأزمة الأخيرة للحفاظ على علاقات إيجابية مع طرفي الصراع، ففي حين أنها سلحت أوكرانيا بالمسيرات بيرقدار2، منده بالعدوان الروسي على أوكرانيا، لكنها في نفس الوقت لم تنضم إلى العقوبات الغربية ضد روسيا وذلك بسبب التجارب التاريخية الصادمة، فتركيا لا تريد أن تتورط في صراع بين القوى / الكتل الكبرى وتفضل الاحتفاظ باستقلاليتها الاستراتيجية. (Lesage&Daskin&Yar, 2022)

**ومن ثم تبرز جملة من الأهداف التي دفعت تركيا إلى تبني هذا النهج المحايد الذي يميل إلى التهدئة، وهو ما يُمكن إيجازه فيما يلي:**

• **التأكيد على مكانتها الإقليمية والدولية:** تحاول تركيا لعب أدوار نشطة ومستقلة في العديد من مناطق الصراع الجيوسياسي، وتنظر للأزمة الأوكرانية بوصفها فرصة سانحة لتحسين العلاقات المتوترة مع الحلفاء التقليديين الولايات المتحدة ودول الناتو، وإعادة الانخراط مع الغرب لتخفيف بعض الضربات التي تلقتها جراء سياستها الخارجية المتهورة وتدهورها الديمقراطي، وفي الوقت ذاته إحراجهم عبر تقديم نفسها كفاعل دولي محايد قادر على صناعة القرار الإقليمي وقيادة وساطات ناجعة فشلت الحكومات الغربية في إنجازها. (ماهر، المرصد المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، فبراير 2022)

• **الموازنة بين التزاماتها مع الغرب وروسيا:** سيضع الغزو الروسي لأوكرانيا تركيا تحت ضغط حلفائها الغربيين للانضمام إلى العقوبات المفروضة على روسيا أو على الأقل مواصلة إمداد أوكرانيا بطائرات بدون طيار ومعدات عسكرية أخرى لمساندتها ضد روسيا في الحرب الحالية.

(Lazar 2021: pp 92-107)

• **استمرار التعاون الاقتصادي مع أوكرانيا:** بينما يعاني الاقتصاد التركي تدهورًا حادًا تمثل في انخفاض قيمة "الليرة" وارتفاع معدلات التضخم والبطالة والفقر، تبرز أوكرانيا كشريك اقتصادي لأنقرة لا ترغب في خسارته؛ حيث تؤمّن كييف لأنقرة نحو 15% من احتياجاتها من القمح، كثاني أكبر مورد لها من هذه السلعة الاستراتيجية، كما تتمتع تركيا بدور استثماري كبير في الداخل الأوكراني، إذ توجد مئات الشركات التركية العاملة في أوكرانيا، فيما تنامى حجم التجارة بين البلدين بنسبة الضعف تقريباً خلال عام 2021، وتعمل شركة «تركسل» التركية للاتصالات كثالث مُشغل لشبكات الجوال في أوكرانيا، فيما تكلل التعاون الثنائي بتوقيع اتفاقية «التجارة الحرة»، بين البلدين التي من المفترض أن تبدأ في التنفيذ في 1 يناير 2023م، حاملة معها آمال رفع التبادل التجاري إلى 10 مليارات دولار، وإزالة الرسوم الجمركية عن نحو 95% من السلع الأوكرانية.(Eldem,2022)

• **الضغط على واشنطن وحلفائها الغربيين** بشأن تخفيف القيود المفروضة على توريد الأسلحة إلى تركيا على خلفية عمليتها العسكرية في الشمال السوري عام 2019، بالإضافة إلى سعيها للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، وإزالة واشنطن لعقوباتها عن أنقرة بشأن قضية صواريخ «S–400» الروسية والتي فرضتها واشنطن بموجب قانون (CAATSA) الأمريكي، إلى جانب عودة تركيا إلى مشروع إنتاج طائرات "35F"، فجميعها مصالح تركية ينتظر الجانب التركي تحقيقها بالاستفادة من التحولات العميقة الجارية في محيطه الإقليمي في إطار سياسة المساومات والمقايضات، ولعل إعلان كلٍّ من السويد وفنلندا تفهمهما للمطالب التركية يعتبر بداية لحلحلة مسألة انضمامهما إلى الحلف وفي الوقت ذاته تحقيق مكاسب لتركيا من خلف اعتراضها السابق.(Akturk,2019: p97–113)

• **استمرار التعاون الاقتصادي مع روسيا خاصة فيما يتعلق بالطاقة** : تعتمد تركيا على 70% من احتياجاتها من الغاز لتلبية الاستيراد من روسيا، إذ وصل حجم ما تم استيراده فعليًا عام 2020 إلى أكثر من 33.6 مليار متر مكعب، من إجمالي استهلاك في العام نفسه وصل إلى أكثر من 48.1 مليار متر مكعب، مما يعني أن أي خلاف بينهما من شأنه التسبب في أزمة خانقة لتركيا، قد تتسبب في حدوث شلل تام لقطاع الصناعة التركي ولا يقتصر فقط على قطاع الطاقة، فهناك أيضًا قطاع السياحة، كما تعتبر روسيا سوقا هاما لتصدير المنتجات الزراعية التركية، وبالتالي يبدو من العسير على أنقرة الاصطفاف إلى جوار الدول التي أعلنت رسميا انحيازها إلى الجانب الأوكراني، والمشاركة الفعلية في تطبيق العقوبات الاقتصادية الجديدة التي تم فرضها مؤخرا على روسيا، خصوصا أن تركيا تعاني أزمة اقتصادية خانقة .

• **تجنب عرقلة التعاون العسكري والتقني مع روسيا:** حيث ترتبط أنقرة مع موسكو بصفقة صواريخ (أس–400)التي تسببت في أزمة عميقة بينها وبين حلف الناتو، وأحدثت شرخا لم يلتئم بعد في علاقاتها

الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي قامت بإخراجها من عملية تصنيع طائرات أف-35، ولا تزال تداعيات هذا الأمر محلّ خلاف ونقاش بين الحليفين العضوين في الناتو، مما يعني أهمية الحفاظ على الحد الأدنى من التعامل مع الجانب الروسي، وعدم الدخول في عداء علني معه يجعلها تدفع ثمنًا غاليًا بخسارتها لجميع الأطراف ويضعها تحت رحمة واشنطن. (علام، الجزيرة مباشر، 2022)

بناءً على ما سبق، كان من البديهي أن تكتفي تركيا باتخاذ موقف تضامني شبه حيادي، منذ بداية الأزمة، بين إدانة أي تدخل عسكري روسي على دولة أخرى ذات سيادة، وبين الامتناع عن تبني أي موقف عدائي تجاه روسيا، وذلك كله خلف ستار ممارسة دور الوساطة بين الطرفين لخفض حدة الصراع والعمل دون اشتعال الحرب، وتفادي تقديم أي تنازلات تضر بمصالحها الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية سواء بشكل مباشر أو في ملفات إقليمية ودولية أخرى مُتشابكة مع أطراف الصراع، بما يُضعف من مكانة أردوغان وحكومته في الداخل التركي، لا سيما مع اقتراب موعد الانتخابات القادمة في 2023، إذا لم يتم تبكيرها وفقًا لمطالب تحالف قوى المعارضة. (فايد، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2022).

## المبحث الثالث: تداعيات الأزمة الأوكرانية على مستقبل العلاقات الروسية – التركية

### أولاً: أثر الأزمة على العلاقات الروسية – التركية:

منذ بدء العملية العسكرية الروسية بأوكرانيا، في 24 فبراير الماضي، يسعى الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" إلى استغلال الفرصة لتعظيم مكاسبه الاستراتيجية منها، من خلال التوازن للحفاظ على علاقته الاستراتيجية بموسكو، ودعمه لكييف ووجوده عضواً بحلف شمال الأطلسي "الناتو" صحيح أن المراحل الأولى من الحرب شهدت توترات واضحة في العلاقات الروسية – التركية وخاصةً مع رفض الرئيس التركي الاعتراف بالسيادة الروسية على شبه جزيرة القرم لحماية الأقلية التتارية الناطقة باللغة التركية هناك، وإدانة أنقرة العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا بيد أن هذه التوترات لم تَحُل دون بعض التفاهمات بين أنقرة وموسكو في الملف الأوكراني وهي التفاهمات التي تبلورت في الاتفاق على ممر الحبوب والرفض التركي للانخراط في العقوبات الغربية على روسيا فضلا عن استمرار التواصل بين الرئيسين الروسي والتركي. (إنتريجونال، 2022)

أتاحت الحرب الأوكرانية لتركيا فرصة لإعادة تموضعها استراتيجيًا، حيث أرادت توظيفها لتحقيق هدفين؛ أولهما تأكيد مكانتها العالمية والإقليمية عبر المحافظة على علاقتها المتوازنة بين موسكو وكييف دون تعريض حساباتها الجيواستراتيجية في المنطقة للخطر، وتجنب الانضمام إلى العقوبات الغربية ضد روسيا بشكل يضمن لها الترويج لاستقلالها الاستراتيجي، وثانيهما تعزيز نفوذها الجيوسياسي والاقتصادي

من خلال تشكيل ديناميكيات الأزمة الحالية، ويتفق هذا التوجه مع قراءة بعض القادة الأتراك لمستقبل هيكل النظام الدولي، حيث يعتقدون أننا بصدد نظام عالمي متعدد الأقطاب مما يوفر للقوى الإقليمية مثل تركيا مساحة أكبر للمناورة، وبالتالي يُمكن خدمة المصالح الوطنية من خلال التوازن الجيوسياسي بين القوى الغربية وروسيا، مجادلين بأن الانتماء الدفاعي الحصري للبلاد إلى حلف الناتو هو شيء من الماضي، وأن التطورات التي شهدتها البلاد منذ سقوط الاتحاد السوفيتي يجب أن تعيد وضع تركيا بعيدًا عن الناتو وتوجهها نحو موقع مستقل بين مراكز القوى المختلفة.

وبالفعل، أبرزت الحرب الأوكرانية الأهمية الاستراتيجية لتركيا بالنسبة للغرب وجعلتها أكثر قيمة للبنية الأمنية الأوروبية، الأمر الذي ساهم في كسر عزلتها الدولية وأتاح لها لعب أدوار أكثر بروزًا على الساحة العالمية لتحسين مكانتها الدولية، على الساحة العالمية لتحسين مكانتها الدولية حيث استغلت أنقرة مكانتها في الناتو لانتزاع تنازلات في قضايا السياسة الخارجية وخدمة أهدافها الأمنية الاستراتيجية، فلم يكن تحركها لتأجيل الطلبات الفنلندية والسويدية لعضوية الناتو يهدف إلى إعاقة القرار الاستراتيجي لتوسيع الحلف ردًا على التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، ولكنها كانت خطوة محسوبة؛ لإظهار استمرار امتلاك تركيا القدرة على تغيير قواعد اللعبة واستثمار مكانتها هذه لدفع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى تقديم تنازلات بشأن طائرات F–16، ومسألة حظر الأسلحة، ولمعالجة القضايا الأمنية على المستوى الثنائي، وبالتوازي يشكل الموقف التركي فرصة شخصية لأردوغان لتحقيق أغراضه السياسية وبالأخص تعزيز فرصه الانتخابية بين جمهور الناخبين من خلال دغدغة مشاعر القطاعات القومية عبر تحقيق نصرًا في معركة سياسية مع أوروبا، لاسيمًا أن بعض القضايا الوطنية مثل الدعم الغربي لقوات سوريا الديموقراطية ونزاع ترسيم الحدود البحرية مع اليونان يتجاوز الخطوط الحزبية ويحظى بإجماع القوى السياسية المختلفة ومن المتوقع أن تتبني أي حكومة تركية موقف مماثل. (ماهر، 2022)

في حين أن هناك تأثيرات إيجابية انعكست على تركيا جراء الحرب في أوكرانيا، فهناك أيضًا تأثيرات سلبية وتحديات جمة تواجه تركيا، حيث أصبحت تركيا أمام خريطة جيوسياسية ملغومة فهي تحتاج للغاز الروسي لكنها في الوقت ذاته تجد نفسها أمام تهديدات جادة من الولايات المتحدة بشأن فرض عقوبات صارخة على كل من سيواصل الشراكة مع شركات من روسيا في محاولة لعزل الأخيرة، كما بات التعاون العسكري بين أنقرة وكييف على المحك جراء التهديدات الروسية لشركاء أوكرانيا، في الوقت الذي تشكل خلاله الأخيرة منفذاً مهماً سواء لبيع الأسلحة التركية مثل: طائرات بيرقدار أو استيراد المحركات اللازمة للتصنيع الدفاعي من أوكرانيا في إطار تجاوز القيود الأمريكية، بالإضافة إلى أن تركيا ستأخذ على عاتقها إشكالية إدارة مضيقي البوسفور والدردنيل وفقاً لاتفاقية مونترو، ما يمكن أن يعرض العلاقات مع روسيا

لصدع كبير في حال استخدام هذين المضيقين ضد الإرادة الروسية، وتمتد التحديات الموضوعة أمام العلاقات الروسية – التركية إلى الساحة السورية وإمكانية التصعيد رداً على أي ممارسات يراها أحد الطرفين مخالفة لمصالحه. (الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، 2022)

اقتصادياً ألقت الحرب بظلالها على الاقتصاد التركي، وأدت إلى تراجع النمو وارتفاع معدلات التضخم؛ فوفقًا لمعهد الإحصاء التركي سجلت أسعار المستهلك زيادة بنسبة 16.4% خلال الشهرين الأولين من عام 2022، وارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية والخدمات بنحو 124% خلال الفترة بين فبراير 2021 وفبراير 2022. (فهمي، أبريل 2022)

تتركز تأثيرات الحرب الروسية– الأوكرانية في قناتين أساسيتين هما: التأثير على الصادرات والواردات، من ناحية الاستيراد، من المتوقع أن ترتفع فاتورة الاستيراد التركية بحلول نهاية العام الجاري مدفوعة بارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية، حيث تعتمد البلاد على الخارج في تأمين احتياجاتها الأساسية من السلع الاستراتيجية، وعلى مدى العقد الزمني الماضي، أنفقت الدولة في المتوسط 45 مليار دولار على واردات النفط الخام / المكرر والفحم والغاز الطبيعي وعندما بلغ متوسط سعر خام برنت نحو 72 دولارًا للبرميل في عام 2021، سجلت فاتورة واردات الطاقة التركية حوالي 55 مليار دولار، وإذا ارتفع هذا المتوسط إلى 100 دولار للبرميل –على سبيل المثال– فقد ترتفع فاتورة واردات الطاقة لما يتراوح بين 65–75 مليار دولار هذا العام ولا يؤثر الصراع في أوكرانيا على الواردات فحسب، بل يؤثر أيضًا على صادرات السلع والخدمات بسبب إغلاقات الموانئ وتوقف النقل الجوي، مما قد يضر الصادرات التركية إلى أوكرانيا التي بلغت نحو 2.9 مليار دولار في عام 2021. (جمال، يوليو 2022)

أما قطاع السياحة الذي جلب لتركيا في عام 2021 قرابة 24.5 مليار دولار، فسيتأثر هو الآخر في ظل تصدُّر السياح الروس قائمة السياح الأجانب الأكثر زيارة إلى تركيا، وبالتالي فإن العقوبات المفروضة على روسيا وتراجع القدرة المالية للروس والأوكرانيين ستؤثر سلبًا على قطاع السياحة التركي (مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2022)، في الواقع 23% من إجمالي السياح الأجانب هم من روسيا وأوكرانيا وكانت تركيا تأمل بشدة في أنه من خلال اقترابها من حقبة ما بعد فيروس كورونا، ستكون قادرة على تعويض السنوات القليلة الماضية في صناعة السياحة هذا العام وفتحت حسابًا خاصًا في هذا الصدد؛ لكن من المتوقع أن تخسر صناعة السياحة التركية حوالي 15 مليار دولار نتيجة حرب أوكرانيا. (Kusa, 2022)

على الصعيد الأمني تهدد الحرب الأوكرانية وتداعياتها الاستقرار في عدد من القضايا الإقليمية التي تعتبر حيوية لأمن تركيا، فعلى سبيل المثال: كانت سياسة تركيا الإقليمية مبنية على شراكة ظرفية مع

موسكو، تؤدي الحرب إلى إحداث فوضى بالتوازن الإقليمي في جنوب القوقاز ومنطقة البحر الأسود والشرق الأوسط (سوريا تحديدًا) بشكل قد يعزز الحضور الإيراني بالأخص داخل الساحة السورية، الأمر الذي يضيف المزيد من العناصر الخلافية بين القوتين الإقليميتين المتنافستين ويفاقم التوترات القائمة بالفعل بشأن عدة قضايا، بما في ذلك الموقف الإيراني السلبي تجاه أي عملية عسكرية تركية شمال سوريا، والتنافس على النفوذ في القوقاز والعراق، والخلافات على الموارد المائية، وغضب أنقرة بشأن التعدي على السيادة التركية عبر التجسس ومحاولات الاغتيال لمنفيين إيرانيين على أراضيها، ومحاولات هجمات إيرانية على أهداف إسرائيلية داخل تركيا. (ماهر، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2022)

إلى جانب ذلك عندما نضم المشهد في القرم وأوكرانيا إلى مشهد الوجود الروسي في منطقة ترانسنيستريا الانفصالية في مولدوفا، والوجود العسكري الروسي في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بعد اعتراف موسكو بانفصالهما عن جورجيا، نجد أن موسكو أصبحت صاحبة النفوذ الأكبر في البحر الأسود، وهو ما يثير المخاوف التركية من طرح موسكو مستقبلًا لمطالب تتعلق بمضيقي البوسفور والدردنيل، وهي المطالب التي تهدد مباشرة مدينة إسطنبول، العاصمة القديمة للإمبراطورية الرومانية الشرقية ومعقل الأرثوذكسية في الشرق. (مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2022)

**بالنسبة لروسيا** من الناحية الاقتصادية، ستؤثر العقوبات المفروضة على روسيا، خاصةً فصل بعض البنوك الروسية عن نظام "سويفت" العالمي للتعاملات بين المصارف على التبادلات التجارية وحركة رؤوس الأموال والاستثمارات بين روسيا ودول الإقليم التي تعتبر شركاء تجاريين واقتصاديين لروسيا، وسيبطئ هذا نسبياً من الحراك الاقتصادي بين موسكو وعدد من دول الإقليم الذي شهد طفرة ملحوظة في السنوات الأخيرة، كما أن طول الأزمة بفرض حدوثه، قد يؤثر على الإمدادات الروسية لدول المنطقة من السلع الاستراتيجية، حيث تعتبر روسيا مصدراً كبيراً لعدد من المواد الخام، والتي تمثل سلاسل إمداد مهمة، ومنها النفط والغاز والحديد والصلب والألمنيوم، فضلاً عن الحبوب التي أصبحت روسيا في السنوات الأخيرة أكبر مصدر لها في العالم. (الشيخ، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2022)

لم يكن الدافع الرئيسي لعلاقة العمل التي أنشأها أردوغان وبوتين محصورًا في اتساع رقعة المصالح المتداخلة بينهما ؛ فقد لعب الإحباط التركي المتزايد من الغرب دورًا قويًّا في تشكيل هذه العلاقة رغم أنها تتعارض مع هوية تركيا الأطلسية رغم القفزة الكبيرة التي شهدتها العلاقات التركية الروسية، لا سيما بعد النصف الأول من العقد الماضي، فإن التبادل التجاري بين البلدين ظل بعيدًا جدًّا عن الهدف الذي وضعه أردوغان وبوتين؛ وهو 100 مليار دولار أميركي اليوم وتُعطى التحولات التي أحدثتها الحرب زخما قويا لهذا الهدف، ومن المتوقع أن يرتفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين بنهاية العام إلى نحو 10

مليارات دولار أميركي، مما سيجعل أنقرة الرابعة في قائمة أكبر موردي البضائع إلى السوق الروسية، كما خلق رحيل الشركات الأوروبية والأميركية من روسيا مزايا فريدة للشركات التركية، كما أن توسيع حجم التبادل التجاري سيُعزز كلا من روسيا، التي تجد في تركيا أحد البدائل الأساسية عن أوروبا والولايات المتحدة في العديد من قضايا التجارة، وتركيا التي يرى اقتصادها فرصا جديدة. (علوش، مركز الجزيرة للدراسات 2022)

عمقت تركيا وروسيا التعاون على الرغم من العقوبات الغربية المفروضة على موسكو بسبب تدخلها العسكري في أوكرانيا، بينما تنخفض مشتريات الاتحاد الأوروبي من النفط والغاز الطبيعي من روسيا ببطء، زادت تركيا مشترياتها من النفط الخام من روسيا خلال الحرب في أوكرانيا، زادت شحنات النفط الخام من روسيا إلى تركيا من 222500 برميل في يوليو 2021 إلى 312 ألفًا في يوليو من هذا العام، اتبع أردوغان في الواقع نهجًا متوازنًا تجاه كييف وموسكو منذ بدء الحرب. (Ibadoghlu, 2022)

## ثانياً: رؤية استشرافية لمستقبل العلاقات الروسية – التركية (الفرص والتحديات):

جاءت الحرب الروسية الأوكرانية لتضع مستقبل كل من روسيا وتركيا أمام العديد من الاحتمالات سواء بشأن المسارات المستقبلية للطرفين كل على حدة، أو المسارات المستقبلية للعلاقات الثنائية بينهما، وبناء على معطيات وتطورات الحرب الروسية – الأوكرانية التي بدأت في (24 من فبراير 2022)، يمكن استشراف بعض من هذه المسارات.

### السيناريو الأول: استمرار العلاقات التركية الروسية على وضعها الحالي التعاوني التنافسي:

يقوم هذا السيناريو على فرضية بقاء الأوضاع كما هي، بحيث تستمر صيغة التفاهمات الحالية بالرغم من كونها حليفاً مهماً لأنقرة وبناءً على ذلك تظل موسكو ورقة مهمة لتركيا تستطيع القائمة بين روسيا وتركيا، مع اعتراف كل دولة بمصالح الدولة الأخرى، وتجنب الوصول إلى مرحلة القطيعة التامة، وهذا ما تشير إليه مجموعة من المتغيرات على عدة مستويات، فالنظام التركي يحاول استخدام كافة الأوراق الممكنة لتحقيق مصالحه، وهذا الأمر يعني أنه ليس من مصلحة أنقرة القطيعة التامة مع روسيا، وخاصة أن هناك خلافات قائمة بين تركيا والدول الأوروبية، وكذلك بينها وبين الولايات المتحدة، والتي يمكن استخدامها في إدارة علاقاتها مع الدول الغربية، إلى جانب ذلك فإن الدولتين تحرصان على استمرار تعاونهما في المجال الاقتصادي (إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، 2022)، الروس سيصبحون أكثر عُزلة جراء العقوبات الغربية بما يخلق فرصاً مثالية للجانب التركي وقد خلق رحيل الشركات الأوروبية والأميركية من روسيا مزايا فريدة للشركات التركية، كما أن توسيع حجم التبادل التجاري سيُعزز كلا من روسيا وتركيا، فروسيا تجد في تركيا أحد البدائل الأساسية عن أوروبا والولايات المتحدة في العديد من قضايا التجارة أما تركيا التي يرى اقتصادها فرصا جديدة في روسيا، وهناك عدد من المشروعات المشتركة بين روسيا وتركيا تُحتِّم على

الدولتين استمرار التعاون بينهما؛ فعلى سبيل المثال، أنشأت روسيا محطة الطاقة النووية في مقاطعة مرسين التركية منذ عام2018 ، وتم افتتاح خط السيل التركي لنقل الغاز الروسي إلى تركيا عام2020 ، علاوة على ذلك، يشكل السائحون الروس مورداً هاماً لقطاع السياحة التركية، وبالتالي فإن المحدد الاقتصادي يعتبر أساسياً في تأطير العلاقة بين الدولتين والحفاظ على مستوى مهم من التنسيق على الرغم من الاختلافات السياسية القائمة أو التي يمكن أن تظهر على المدى المنظور. (Kogan, 2022)

فضلاً عن أهمية التنسيق بين الدولتين في الملف السوري فبالرغم من الخلافات بينهما في ذلك الملف، يظل التنسيق والتفاهم بين الدولتين مهماً لمصالح الدولتين إذ يوفر تواصل تركيا مع موسكو أداة لضبط الأوضاع، ولو جزئياً، داخل سوريا، ويدلل على ذلك العمليات العسكرية التركية الأربع السابقة في سوريا درع الفرات 2016 ، وغصن الزيتون 2018، ونبع السلام2019، ودرع الربيع مارس2020 التي لم تشهد مواجهات عسكرية مباشرة بين القوات التركية وفصائل المعارضة السورية من جهة، وبين قوات الجيش السوري وقسد من جهة أخرى لأن الطرف الأخير كان ينسحب بناءً على تفاهمات بين موسكو وأنقرة وهذا هو ما تضغط به موسكو على أنقرة .(Dalay, 2022)

**السيناريو الثاني: تصاعد حدة الخلافات بين البلدين:**

يقوم هذا السيناريو على فرضية تصاعد حدة الخلافات بين روسيا وتركيا خلال الفترة القادمة بحيث تتفاقم الخلافات بينهما في عدد من الملفات والقضايا التي تتشابك وتتعارض فيها مصالح الدولتين مما يؤدي إلى تراجع مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدولتين إلى مستويات متدنية، ومن أبرز القضايا التي يمكن أن تتسبب في هذا التراجع ما يلي، أولهما : استمرار تركيا في استغلال الأزمة الأوكرانية في سبيل التقرب من الغرب، وبهدف إقناعه بدورها المحوري وحاجته الملحة إليها بوصفها لاعب أساسي في محيطها الإقليمي، دون الأخذ بالاعتبار المصالح الروسية وتعمل تركيا على نسج خيوط معادلة توازن صعبة بين تلبية احتياجاتها في مجال الأمن والطاقة من خلال العمل مع روسيا، وتقوم أنقرة بنفس الوقت بإرسال رسائل لواشنطن والعواصم الأوروبية تؤكد على أهميتها الاستراتيجية وقدرتها على إيجاد البدائل، مع العمل على عدم اندلاع أي أزمة في ظل الحاجة إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي من أجل تطبيق الخطط المتعلقة بالمكانة الدولية والاقتصاد والطاقة، وهو ما يحتم الحفاظ على التوازن وتحسين العلاقات مع دول المنطقة والاتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى.(Kusa, 2022)

مما ينعكس بشكل سلبي على مؤشرات التعاون والتنسيق التركية مع روسيا الاتحادية، ثانيهما: من المحتمل أن تتفاقم الخلافات بينهما في الملف السوري؛ حيث شهد شمال سوريا تحركات عسكرية روسية تركية مستمرة تهدف إلى إعادة تموضع القوات المنتشرة هناك؛ حيث تُجرى موسكو مناورات ودوريات مستمرة

لتؤكد استمرار حضورها بالمشهد السوري رغم انشغالها بالحرب الأوكرانية، وقد أعلنت تركيا عن عزمها شن عملية عسكرية جديدة في أي وقت على مدينتي منبج وتل رفعت لوقف الهجمات ضد الحدود الجنوبية لتركيا، ومنذ ذلك الإعلان عززت موسكو من وجودها في المنطقة بما يؤشر على أن هناك رفض روسي للعملية التركية المرتقبة بسوريا وربما يؤدي ذلك لصدام عسكري بين أنقرة والنظام السوري، وهو ما يعني بطريقة أو بأخرى الصدام ما بين موسكو وأنقرة، وفي نهاية أبريل الماضي أعلنت أنقرة عن إغلاق مجالها الجوي أمام الطائرات الروسية المدنية والعسكرية المتجهة إلى سوريا، وذلك لمدة ثلاثة أشهر ما يؤدي إلى تعقيدات في الخدمات اللوجيستية للقوات الروسية العاملة بسوريا التي تعتمد على المجال الجوي التركي بنسبة كبيرة لذلك اعلن لافروف ان بلادة تتفهم المخاوف الامنية لتركيا من التنظيمات الكردية وتنسق معها. (Wolfer ,2022)

ثالثهما : استمرار التنافس على النفوذ في آسيا الوسطى والبلقان حيث تطمح تركيا إلى توسيع نفوذها بمنطقة البلقان بدعم استقلال كوسوفو الذي ترفضه موسكو وتعدها جزءاً من حليفتها صربيا، كما تصاعد التنافس بين أنقرة وموسكو في منطقة آسيا الوسطى بعد تعزيز أنقرة وجودها العسكري والسياسي والاقتصادي والثقافي بالمنطقة؛ فقد اشترت دول طاجيكستان وكازاخستان وتركمانستان وقيرغيزستان طائرات تركية مسيرة، وتم توقيع اتفاقيات للتعاون العسكري بينها وبين أنقرة وتصف موسكو هذه المنطقة بأنها "الحديقة الخلفية "لها فضلاً عن سعي أنقرة إلى تطبيع العلاقات مع أرمينيا الحليف الاستراتيجي لموسكو هذه الخلافات كافةً تُضيف المزيد من التوتر المستتر للعلاقات التركية الروسية، وتنعكس على التفاهمات في ملفات مثل أوكرانيا(Kogan, 2022)

**السيناريو الثالث: تعزيز العلاقات والتنسيق المشترك:**

يقوم هذا السيناريو على فرضية وصول العلاقات إلى مرحلة متقدمة ومستوى عالي من التنسيق المشترك في القضايا التي تهم الطرفين، والوصول إلى مرحلة أعلى من الشراكة العادية وأقل من التحالف الاستراتيجي، والوصول إلى صيغة متطابقة بخصوص حل القضايا العالقة وخاصةً في منطقة الشرق الأوسط، وحدوث هذا السيناريو يفترض بالضرورة استمرار تراجع العلاقات التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، واقتناع تركيا بأنها بحاجة إلى روسيا كشريك دولي بديل، والعمل المشترك على تحقيق صيغة من التعاون والتنسيق تساهم في تحقيق المصلحة الوطنية لكلا البلدين. (إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية، 2022)

المستوى العالي من تشابك العلاقات الروسية التركية في مجالات استراتيجية، مثل الطاقة النووية ونقل الغاز الطبيعي والتجارة الحرة سوف يخلق نوعاً من الاعتماد المتبادل والمصالح التي تحتم استمرار

العلاقة على الرغم من التوترات المباشرة المتعلقة بالتوجهات السياسية المتعارضة فمن جهة يمكن أن يؤدي تزايد اعتماد الشركات ورجال الأعمال الأتراك على السوق الروسية الضخمة إلى تشكيل جماعات ضغط اقتصادية داخل تركيا تدفع لاستمرار العلاقة الجيدة مع روسيا على الرغم من جميع العوامل التي تدفع العلاقة إلى التوتر. (العيسي، 2021)

ومن جهة أخرى، لا يمكن إغفال أن تركيا تنظر لتعاظم مصالحها مع روسيا أيضًا من منظور السياسة المتعددة التي تهدف إلى تعزيز استقلالية مواقف تركيا وتحركاتها الخارجية اعتماداً على تنويع شراكاتها بدل الاعتماد الكلي على التحالفات الغربية التقليدية فحسب، كما أنها تأمل أن تساهم الطبيعة النوعية لمجالات التعاون الجديدة مع روسيا في تضييق الفجوة نسبياً في التوازن الاستراتيجي مع القوى الإقليمية الأخرى في المنطقة، ويمنح تركيا دورًا رائداً على مستوى التعامل مع نزاعات وأزمات المنطقة الجديدة، كما أن المنافع الإضافية التي سيجنيها البلدان من تعزيز العلاقة لن تقتصر فقط على المجالات الاقتصادية، بل ستدفعهما إلى مواءمة سياساتهما الخارجية بشكل أكبر في كثير من القضايا ذات الاهتمام المشترك. (إنتريجونال، 2022)

## الخاتمة

على الرغم من أن الروس والأتراك يقعون في معسكرات متناحرة ضمن دوائر الصراع التي يشتبكون بها في سوريا وليبيا والقوقاز وأوكرانيا، إلا أن الطرفين يحرصان دوماً على إيجاد المشتركات الاقتصادية والسياسية واستثمارها وضرورة الحفاظ على التوازن بأي شكل وبأي ثمن، نظرًا إلى تشابك مصالح الجانبين سياسياً واقتصادياً وجيواستراتيجياً، لذا فإنه وفي الأحوال جميعها التي ستؤول لها الحرب الأوكرانية، سيسعى الطرفان الروسي والتركي لتعزيز البحث عن نقاط تلاقٍ تعزّز مصالح كل طرف منهما، وهذا ما حاولت تركيا الوصول إليه خلف ستار «الوساطة» ما بين موسكو وكييف للحفاظ على مصالحها مع الجانبين؟، مع تنامي الثقة التركية بشأن مستقبل الوجود التركي في الشرق الأوسط، والعمل على تدعيم ذلك بإعادة ترتيب العلاقات مع دول الإقليم وتعزيزها، وأمام تكريس السيطرة الروسية في الشرق الأوكراني مع عدم التصعيد بأكثر من ذلك، يبدو أن الغرب قد تفهّم أبعاد استفزاز الدب الروسي وتداعياته، وسعى موسكو للتغلب على العقوبات الغربية باستخدام أوراق عدة "من ضمنها تركيا" لذا فإن التعاون التنافسي بين موسكو وأنقرة مرشح له أن يستمر.

**بدراسة مستقبل العلاقات الروسية التركية في ضوء الأزمة الأوكرانية توصلت الدراسة لعدد من النتائج تتمثل في:**

- إن روسيا وتركيا يدركان أن الواقعية السياسية وحدها التي تفرض تقارب المصالح الراهن، كما تدركان تماماً أن المنطلقات التاريخية والطموحات القومية وربما الإيديولوجية لا تزال كامنة في سياستهما الخارجية باتجاه بعضهما البعض، ومن ثم لا يعني التوافق على المصالح الضرورية إلغاء التنافس التاريخي بينهما، وإذا كان هذا التنافس لا يظهر في العلاقة الثنائية الآن، فإنه يتجلى بصورة واضحة الأقاليم المجاورة.
- أن المعادلة التاريخية التي حكمت العلاقة الروسية – التركية، والتي قامت على توسيع النفوذ وتعزيز القوة على حساب نفوذ الآخر وإضعافه، لا تزال في الوقت الحاضر، ولكن في مناطق نفوذ الدولتين وليس في العلاقة المباشرة بينهما.
- أن الدافع الرئيسي للعلاقات المتطورة التي أنشأها أردوغان وبوتين لم تكن محصورة في اتساع رقعة المصالح المتداخلة بينهما؛ لكن الإحباط التركي المتزايد من الغرب قد لعب دورًا قويا في تشكيل هذه العلاقة رغم أنها تتعارض مع هوية تركيا الأطلسية .
- لقد تجلت جدية الطموحات الروسية في استعادة روسيا لمكانتها الدولية في طبيعة تحركاتها تجاه السياسة الغربية الهادفة، وذلك لمحاصرة واحتواء الصعود الروسي، وهو ما برز جليا في الأزمة الأوكرانية.
- أن المُعطيات الواقعية تشير إلى أن قدرة تركيا على التناغم ما بين المحورين الشرقي والغربي وانفتاحها على الدول العربية وإسرائيل، ووجودها في قطر والقرن الأفريقي في ظل انشغال القطبين الروسي والأمريكي بالحرب الأوكرانية، مما يعني أن أنقرة تمضي نحو دور مؤثر في المنطقة.
- أن تركيا ستواصل الضغط بقوة لتحقيق مصالحها الوطنية كلما شعرت أن بإمكانها فعل ذلك دون تحمل عواقب وخيمة، لتنسحب عندما تواجه معارضة من حلفائها في الناتو ومن المرجح أن تواصل تركيا استراتيجيتها المتمثلة في "التحوط الدائم" طالما توجد بيئة يسودها عدم الاستقرار ويتم فيها إعادة تشكيل التحالفات.
- إن عدم ثقة الرئيس أردوغان الشخصي بالولايات المتحدة أثرت بشكل كبير على علاقات أنقرة مع واشنطن وحلف شمال الأطلسي، ومن المرجح أيضًا أن يخلق حافزًا ضد الانتقال السياسي الداخلي ما لم يُمنح أردوغان ضمانات إضافية.

- أن روسيا منافس استراتيجي رئيسي لتركيا في البحر الأسود شمالا وفي القوقاز شرقا وفي سوريا جنوبا وفي أفريقيا أيضًا، ومع ذلك استطاع أردوغان وبوتين إيجاد أرضية مشتركة لإدارة هذا التنافس وتحويله إلى تعاون واسع في سياساتهما الخارجية.
- إنه من الصّعب تصور إمكانية تطوير العلاقات التركية الروسية إلى مستوى تحالف استراتيجي لا يزال غير مُمكن وغير واقعي، إلا أن البلدان يسعيان إلى تطوير العلاقة إلى مستوى أعلى من شراكة عادية وأقل من تحالف.
- إن مستقبل العلاقات التركية – الروسية لن يختلف كثيراً عن واقع هذه العلاقات في اللحظة الراهنة وخصوصاً إذ استمر النظام التركي الحاكم وتمكن الرئيس التركي من الفوز في الانتخابات القادمة فكلا الطرفَين يتعاملان مع علاقاتهما من منظور برجماتي بحت يفترض أن خلافاتهما وصراعاتهما لا تؤثر على فرص التعاون بينهما، ناهيك عن استخدام الطرفَين الملفات المتداخلة في المساومة وتقديم تنازلات متبادلة.

# قائمة المراجع

## المراجع باللغة العربية:

### أولاً: الكتب


1. أحمد داود أغلو، **العمق الاستراتيجي**: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر وطارق عبد الجليل (بيروت والدوحة: الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات 2010).
2. أحمد نوري النعيمي، **العلاقات التركية الروسية**: دراسة في الصراع والتعاون، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان2011.
3. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**: النظرية والواقع، (جامعة أسيوط: كلية تجارة ط6، 2008).
4. معمر فيصل خولي، **العلاقات التركية الروسية**: من إرث الماضي إلى أفاق المستقبل، بيروت والدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014.


### ثانياً: المجلات والدوريات العلمية


1. أحمد سلطان، " نهاية الحرب: الاقتصاد والنفط يحددان مستقبل الأزمة الروسية الأوكرانية" المرصد **المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، يونيو 2022 .
2. أسماء فهمي، " كيف تؤثر الأزمة العالمية على الاقتصادات الناشئة؟ تركيا وجنوب أفريقيا والهند نموذجًا "، **المرصد المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، إبريل 2022.

3. ألبرت كورشاد زنكين، وإلياس توبساكال، " تقاطع العلاقات التركية الروسية المواءمة الذكية والتنافس المرن "، **مجلة رؤية تركية**، السنة 11، العدد الأول، فبراير 2022 ص 95-118.
4. آمنة فايد، لماذا تواجه تركيا اختبارا صعبا في الأزمة الأوكرانية، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، فبراير 2022.
5. بسنت جمال، أزمات متراكمة: انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على اقتصاد تركيا، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، يوليو 2022.
6. تعدد المحاور: قراءة في تحولات السياسة الخارجية التركية **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، أغسطس 2022.
7. جورجينا ثروت حلمي عزيز بإشراف نورهان الشيخ، تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية 2013 – 2015، **المركز الديمقراطي** العربي للدراسات الاستراتيجية 2016.
8. حسابات دقيقة: حدود الدور التركي في الأزمة الأوكرانية، **المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، فبراير 2022.
9. سمر العيسي، العلاقات التركية الروسية بعد عام 2002 مواطن الخلاف والتقارب، **مجلة جامعة البعث المجلد** 43 العدد 23، 2021.
10. طلال عتريسي، الأسس الحاكمة للتفاهمات والتجاذبات بين روسيا وأمريكا وإيران وتركيا، **مجلة شؤون عربية**، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، العدد 167، 2016، ص 14-24.
11. عامر على راضي، ملامح جديدة في العلاقات الروسية- التركية، **دراسات دولية**، مركز الدراسات الدولية، العدد 40 إبريل 2009.
12. عماد يوسف قدوره، روسيا وتركيا: علاقات متطورة وطموحات متنافسة في المنطقة العربية **المركز العربي – للأبحاث ودراسة السياسات**، الدوحة،2015.
13. فتحية طه بإشراف نورهان الشيخ، تطور العلاقات الروسية – التركية **المركز الديمقراطي العربي** للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، 2017.
14. مارى ماهر، حدود الدور.. هل تقود تركيا وساطة بين روسيا وأوكرانيا؟، **المرصد المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية**، فبراير 2022.
15. محمد السيد بإشراف نهاد أنور، تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية**، إبريل 2022.
16. محمد نور الدين، تركيا في دوامة متناقضات المنطقة، **مجلة شؤون عربية**، جامعة الدول العربية الأمانة العامة، العدد 169، 2017، ص 36-49.
17. معتز سلامة، القطب العائد: الدور الروسي في سياق إقليمي متغير، **مجله السياسة الدولية** العدد 195، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، يناير 2014.

18. نورهان الشيخ، الأهداف الخمسة، تداعيات التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا على الإقليم **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، مارس 2022.

19. وحيد أنعام غلام، تركيا وروسيا التنافس الجيوبوليتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، المجلد 14، العدد 59، ص 43– 66، 2017.

## ثالثاً: الرسائل الجامعية

1. ثابت محمد ناصر العيسي، اتجاهات العلاقات الروسية التركية 2011–2016، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة اليرموك، الأردن، 2018.

2. خالد حماد المعايطة، حدود التقارب والتباعد في العلاقات الدولية تركيا وروسيا 2011 – 2020 **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا، الأردن، 2021.

3. سحر محمد إبراهيم، تأثير الثورة السورية على العلاقات الروسية التركية 2011–2016، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا، الأردن، 2017.

4. مني دردير محمد، السياسة الخارجية الروسية تجاه إيران خلال الفترة من 2000 – 2011، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعه القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013.

## رابعاً: المواقع الإلكترونية

1. **إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية**، إلى أين تتجه العلاقات الروسية – التركية ؟، أبو ظبي يونيو 2022. https://www.interregional.com

1. **10**. صالحة علام، أسباب الرفض التركي المطلق للمشاركة في تطبيق العقوبات الدولية على روسيا، **الجزيرة مباشر**، مارس 2022. https://1-m6426.azureedge.net/opinions

2. **11**. إعلان شوشة وتطورات الحرب الروسية الأوكرانية.. هنا تقف تركيا، **الجزيرة مباشر**، مارس 2022. https://1-m6426.azureedge.net

3. **الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين**، " تأثير الحرب الأوكرانية على العلاقات التركية – الروسية "، بيروت، يونيو 2022. https://apa-inter.com/post.php?id.

4. وفاء صنداي، الرواية والرواية المضادة في الحرب الأوكرانية، **جريدة الأهرام** الخميس 7 أبريل 2022. https://gate.ahram.org.eg/daily/News/

5. محمود علوش، الغرب يجني ثمار عقدين من عدم فهم بوتين، **مركز الجزيرة للدراسات**، أكتوبر 2022. https://1-a1072.azureedge.net/opinions

6. **مركز الجزيرة للدراسات**، بين روسيا والغرب.. خيار تركيا الصعب في أزمة أوكرانيا، مارس 2022. https://studies.aljazeera.net/ar/article/

7. **مركز حرمون للدراسات المعاصرة**، محددات العلاقات الروسية – التركية وآفاقها.

8. عصام عبد الشافي، الطريق إلى أوكرانيا (2) تمدد حلف الناتو، **مركز الجزيرة للدراسات** مايو 2022.https://1-m6426.azureedge.net/opinions

9. الطريق إلى أوكرانيا (4) عقيدة بوتين السياسية، **مركز الجزيرة للدراسات** مايو 2022. https://mubasher.aljazeera.net/opinions

10. ما بعد أوكرانيا (2) مسارات النظام الدولي، **مركز الجزيرة للدراسات** يونيو 2022.https://1-m6426.azureedge.net/opinions

11. https://www.harmoon.org/research

## المراجع باللغة الأجنبية:

### • BOOKS

1. Didem Ekinci, 2017. Russia Turkey Relations (1991-2016): Diverging Interests and Compelling Realities, in Pinar Gozen Ergan (eds). Turkey Foreign Policy: International Relations, Legality and Global Reach, Springer Nature, pp 151-172.
2. Habibe Ozdal, 2020. Turkey – Russia Relations: Complex Cooperation, in A. futter (eds.) Threats to Euro-Atlantic Security, New Security Challenges, Istanbul Okan University, Istanbul, Turkey, Springer Nature, pp. 99-114.
3. Nicolas Monceau, (2021), Relations Between Turkey and Russia: Between Strategic Partnerships and Regional Rivalries, in Bayaram & Nicolas (eds.), turkey, Russia and Iran in the middle east: Establishing a new Regional Order, London, Basingstoke: Palgrave Macmillan, PP.167-195.
4. Tolga Demiryol, (2015), interdependence balancing and conflict in ru-tu relations, in Aharon Klieman, (eds.), Great Powers and Geopolitics: International Affairs in a Re-Balancing World, Springer, Cham, pp 65-86.

### • JOURNAL PUBLICATIONS

1. Aaron Stein (2022), Turkey‘ s Response to the Russia – Ukraine Crisis, The Foreign Policy Research Institute, Philadelphia. https://www.fpri.org/wp-content/uploads
2. Ahmet Davutogulu، " Turkey`s Foreign Policy Vision: an assessment of 2007 "، Insight Turkey، Vol. 10، No. 1 2008. https://www.insightturkey.com/articles
3. Andrew Monaghan (2013). Putin’s Russia: shaping a ‘grand strategy, International Affairs, vol.89, No.5. https://www.researchgate.net/publication/263258405_Putin's_Russia_Shaping_a_'grand_strategy

4. Aurel Lazar (2021). Turkey between NATO and Kremlin. The impact of Russian-Turkish cooperation on the relationship between Ankara and NATO, L' Europe Unite /United Europe, no.17, pp 92-107. https://leuropeunie.com/wp-content/uploads/2021/12/11_2021.pdf&ved
5. Can kasapoglu, (2019). TURKISH-RUSSIAN DEFENSE COOPERATION: POLITICAL-MILITARY SCOPE، PROSPECTS AND LIMITS Centre for Economics and Foreign Policy Studies. https://www.jstor.org/stable/resrep21046
6. Christina L. Davis, (2009). "Linkage diplomacy: Economic and security bargaining in the Angle -Japanese Alliance "، International security، vol.33، No.3. https://www.jstor.org/stable/40207144
7. Dries Lesage, Emin Daskin and Hasan Yar (2022) THE WAR IN UKRAINE AND TURKEY'S HEDGING STRATEGY BETWEEN THE WEST AND RUSSIA, Ghent Institute for International and European Studies. https://www.ugent.be/ps/politiekewetenschappen/gies/en/research/publications
8. Eugene, Kogan (2022). The impact of the war in Ukraine on Russian-Turkish relations and Black Sea security: Three potential scenarios, Middle East Institute, Washington D.C. https://www.mei.edu/publications
9. Evren Balta, (2019). From Geopolitical Competition to Strategic Partnership: Turkey and Russia after The Cold War, Uluslararası İlişkiler / International Relations, Vol. 16, No. 63. https://dergipark.org.tr/tr/download/article
10. Loannis N. & Eliza G. (2022). The Akkuyu NPP and Russian-Turkish Nuclear Cooperation: Asymmetries and risks, ELIAMEP, Greece. https://www.eliamep.gr/en/publication
11. Nilsu Goren, (2018). The NATO/US-Turkey-Russia Strategic Triangle: Challenges Ahead Center for International & Security Studies, U. Maryland. https://www.jstor.org/stable/resrep17001
12. Sergey Sherstyukov (2021). RUSSIAN-TURKISH RELATIONS AFTER 2015: NEW TRENDS, OLD DILEMMAS (World Economy and International Relations, vol. 65, no. 11, pp. 88-96. https://ras.jes.su/meimo/s013122270017851-7-1-en
13. Shlykov, P. (2018). Russian-Turkish Relations in the Wider Black Sea Region: Cooperation and Competition, Perception: Journal of International Affairs, Vol.23 Issue 2, pp.93-116. https://dergipark.org.tr/en/pub/perception/issue/39593/468104
14. Slemon T. Wezeman and Alexandra Kuimova, (2018). "TURKEY AND BLACK SEA SECURITY"، Stockholm International Peace Research Institute. https://www.jstor.org/stable/resrep24425
15. Slemon T. Wezeman and Alexandra Kuimova، "Russia AND BLACK SEA SECURITY"، Stockholm International Peace Research Institute (2018). https://www.sipri.org/sites/default/files
16. Yulia S. Kudryashova (2021), Pragmatism in the Current Russian-Turkish Relations, Panorama, online. https://www.uikpanorama.com/blog
17. Zenonas Tziarras, (2022), The Ukraine War and Turkey as a " Third Pole " in a New International Order, PRIO, Cyprus Centre Policy Brief, Nicosia: PRIO Cyprus Centre. https://www.prio.org/download/publicationfile

18. Ziya Onis & Suhnaz Yilmaz, (2016) Turkey and Russia in shifting global order cooperation conflict: cooperation, conflict, and asymmetric interdependence in a turbulent region, Third World Quarterly 37 no.1: 71-95. ttps://www.researchgate.net/publication

## • ONLINE BLOG ARTICLES:

1. Eugene Chausovsky, (2022). Turkey Is the Biggest Swing Player in the Russia-Ukraine War, Foreign policy. https://foreignpolicy.com/2022/08/11/
2. Galip, Dalay. (2022). Ukraine's wider impact on Turkey's international future, Chatham House, The Royal Institute of International Affairs**.** https://www.chathamhouse.org
3. Gubad Ibadoghlu, (2022). Who Stands to gain from closer relations between Russia and Turkey? London School of Economic and Political Science. https://blogs.lse.ac.uk/europpblog
4. Iliya, Kusa. (2022). TURKEY'S Goals in The Russia - UKRAINE WAR, Wilson Center. https://www.wilsoncenter.org
5. Klaus Wolfer (2022). the Black Sea and Turkey in focus, Geopolitical Intelligence Services AG. https://www.gisreportsonline.com
6. NATO Defense College (2020). Turkey's military policy in Syria: implications for NATO. https://www.ndc.nato.int/news/news.
7. Oktan F. Tanrisever, Turkey and Russia in the Black Sea Region: Dynamics of Cooperation and Conflict, Istanbul-Turkey, EDAM, March 2022. https://edam.org.tr/en/turkey-and-russia-in-the-black-sea-region
8. Sener Akturk, Relations between Russia and Turkey Before, During, and after the Faild Coup of 2016, Insight Turkey, Vol.21 No.4 2019 pp 97-113). https://www.insightturkey.com/articles

## • PERIODICALS

1. Dimitar Bechev, 2021. Russia and Turkey in the Middle East and North Africa: Navigating between war and peace, in Igor Davidzon(eds.), Regional Security Governance in Post – Soviet Eurasia, European Union Institute for security Studies, pp. 41-50. https://link.springer.com/content/pdf/
2. Sinem Adar, 2022. Perceptions in Turkey about the War in Ukraine Implications for the Future of EU-Turkey Relations, SWP, Berlin, NO. 25. https://www.swp-berlin.org/en/publication
3. Tuba, Eldem, (2022). Explaining Turkish foreign policy moves in the context of Russia's war against Ukraine, CATS Network Perspectives**.** https://www.cats-network.eu/publication